مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.751

21 January 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والخمسين
بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سون (جمهورية كوريا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٥١ لمؤتمر نزع السلاح والجزء الأول من دورة عام ١٩٩٧.

وأود في البداية الاعراب، بالنيابة عن المؤتمر وبالإصالة عن نفسي، عن ترحيبي الحار اليوم بزائرنا الموقر، صاحب المعالي السيد لامبرتو ديني وزير خارجية إيطاليا، الذي سيكون أول المتكلمين أمامنا. وإن وجوده بين ظهرانينا اليوم دليل آخر على اهتمام حكومته المستمر بالنهج المتعدد الأطراف تجاه تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وعلى الأهمية التي تعلقها على مؤتمرنا. وإني على ثقة من أن بيانه سوف يُتابَع باهتمام كبير.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن خالص ترحيبي بزملائنا الجدد الذين تولوا مناصبهم كممثلين لبلدانهم في المؤتمر منذ نهاية دورة عام ١٩٩٦: السفير دمبري من الجزائر، وكامبل من استراليا، وشودوري من بنغلاديش، وميرنييه من بلجيكا، وكورواليس ليال من فنزويلا، وأن أؤكد لهم تعاوننا معهم ودعمنا لهم في أداء مهامهم الجديدة.

وأود الآن أن أتلو بياناً افتتاحياً:

إنه لشرف كبير لي أن اضطلع، بالنيابة عن جمهورية كوريا، برئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن التأكيد على أنني لن أدخر أي جهد من أجل الاضطلاع بمهام منصبي كرئيس.

وأود أولاً وقبل كل شيء، الإعراب عن امتناني البالغ لسلفي السفير لودفيك دمبينسكي من بولندا على الجهود والمساهمات القيمة التي قدمها خلال رئاسته.

وأشعر بالامتنان أيضاً للسيد فلاديمير بتروفيسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، والسيد عبد القادر بن اسماعيل، نائب الأمين العام وكل موظفي الأمانة الآخرين على دعمهم المقتدر الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

من الملائم ونحن نبدأ عاماً جديداً، أن نعود بأنظارنا إلى الوراء وأن نقيم التطورات التي حدثت في مجال نزع السلاح في العام الذي انتهى منذ وقت قريب. لقد وقعت في عام ١٩٩٦ في الواقع طائفة متنوعة من الأحداث التي يمكن اعتبارها تطورات هادفة في ميدان نزع السلاح سواء داخل إطار مؤتمر نزع السلاح أو خارجه. على سبيل المثال: الوفاء بالشروط اللازمة لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي أصبحت هنغاريا هي البلد الـ ٦٥ الذي قام بايداع صكوك تصديقها، وتعديل البروتوكول الثاني بشأن الألغام الأرضية الملحق بالاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، وانعقاد المؤتمر الاستراتيجي الدولي بشأن التوصل إلى حظر عالمي للألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي يشار إليه عامة على أنه "عملية أوتاوا"، وتوقيع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، والتقدم المحرز نحو إنشاء نظام للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والأكثر أهمية على الاطلاق، هو توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وليس ثمة شك في أن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي كان انجازاً بارزاً بالنسبة لقضية الإزالة التامة للأسلحة النووية. وهي خطوة عملاقة إلى الأمام في المسيرة نحو تحقيق هدف نشوء عالم خال من الأسلحة النووية يمثل أملاً مشتركاً للجنس البشري.

ومع ذلك، ينبغي ألا تأخذنا نشوة النجاح، لأنه لا تزال أمامنا خطوات هامة يتعين اتخاذها، وعقبات يتعين إزالتها قبل أن نشهد بدء نفاذ المعاهدة، وتنفيذها فعلياً.

إن المسائل التي ذكرتها تؤثر على مسألة هامة تواجهنا اليوم ألا وهي وضع جدول أعمال لمؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧، وهو ما أتناوله الآن.

إن النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح ينص على أن المؤتمر يقر جدول أعماله ويضع برنامج عمله على أساس جدول الأعمال الذي يوضع في بداية كل دورة سنوية. وللأسف، يتعين عليَّ إبلاغكم أن المؤتمر لم يتوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن جدول الأعمال وبرنامج العمل. وعلى ضوء المشاورات التي أجريتها مع مختلف المجموعات والوفود، أعددت مشروع جدول أعمال مؤقت لدورة عام ١٩٩٧ بأمل التمكن من إقراره بدون الإضرار بحصيلة مشاورات مؤتمر نزع السلاح بشأن الترتيبات التنظيمية المتعلقة بتناول مختلف بنود جدول الأعمال.

وفي الوقت ذاته، فإننا استخلصنا درساً هاماً من كامل عملية المفاوضات التي أدت إلى الاعتماد النهائي للمعاهدة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الدور المقبل لمؤتمر نزع السلاح أو بشأن تسييره باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. وليس سراً أنه، على الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح قدم مساهمة حاسمة في ظهور معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز الوجود عن طريق إعداده البارع للمعاهدة عبر مفاوضات مطولة بذل فيها جهداً جهيداً، فإن هذا المؤتمر لم يستطع تقديم نص المعاهدة رسمياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن ثم، ترك لتلك الهيئة مهمة اخراج المعاهدة إلى حيز الوجود. وهكذا فإن كامل عملية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قد دفعت بمؤتمر نزع السلاح إلى مفترق طرق من حيث إعادة تحديد دوره المقبل وتعزيز مصداقيته إزاء المجتمع الدولي، مع القيام في الوقت ذاته، بوضع اتجاه جديد لحركة مؤتمر نزع السلاح في السنوات المقبلة.

كيف يدعم مؤتمر نزع السلاح ملاءمته، ومقومات استمرار بقائه كمحفل تفاوضي متعدد الأطراف؟ كيف يمكننا أن نحقق تآزراً بين عملية مؤتمر نزع السلاح والعمليات الموازية الأخرى بشأن نزع السلاح من أجل دعم دور مؤتمر نزع السلاح دون دفع العمليتين إلى التنافس بعضهما مع بعض، على نحو يضر بسلامة مؤتمر نزع السلاح؟

إني لا أحاول بالطبع إصدار أية أحكام قيمية سابقة لأوانها على هذه المسائل الهامة، وإنما أُثير ببساطة، في هذا الظرف الحاسم، الأسئلة الهامة التي يتعين أن يجيب عليها كافة أعضاء مؤتمر نزع السلاح بصورة جماعية، ومعجّلة.

لقد أُعد مشروع جدول الأعمال المؤقت عن طريق أخذ تطور أعمال مؤتمر نزع السلاح في السنوات الأخيرة، بعين الاعتبار، وكذلك التوصيات الواردة في القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تشمل بنوداً من مثل: نزع السلاح النووي، حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة، واتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها، والشفافية في مجال التسلح، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والألغام الأرضية المضادة للأفراد، والجوانب الإقليمية لنزع الأسلحة التقليدية.

وأعتزم إجراء مشاوراتي مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول الأعمال بدون أن تغيب عن أنظارنا أهمية إنشاء الآليات اللازمة للأعمال الخاصة بفرادى بنود جدول الأعمال. لكني سأعتمد، في المقام الأول، على دعم وتعاون جميع وفود مؤتمر نزع السلاح في أداء مهمتي بشأن هذه المسألة.

وأود إغتنام هذه الفرصة للاعراب عن تقديري للسفير حسين مغلاوي من الجزائر، المنسق الخاص السابق المعني باستعراض جدول الأعمال، والسفير لودفيك دمبينسكي من بولندا، الرئيس السابق لمؤتمر نزع السلاح على مساهماتهما القيمة، وتفانيهما فيما بذلاه من جهود في هذا الخصوص.

كما أجريت مشاورات بشأن توسيع العضوية منذ رئاسة السفير دمبينسكي، وظهر توافق في الآراء بشأن تعيين منسق خاص ذي ولاية واسعة النطاق. وحتى الآن، قدمت سبعة عشر دولة طلبات للحصول على عضوية مؤتمر نزع السلاح. وسأقترح على الجلسة العامة، في القريب، إعتماد قرار مناسب بشأن هذه المسألة.

ولئن كنت أجدد تعهدي ببذل قصارى جهدي في أداء مهامي كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، فإني أناشدكم جميعاً مرة أخرى، إبداء روح التعاون والتوصل إلى الحلول الوسط بحيث يغدو عمل مؤتمر نزع السلاح مثمراً في الشهور المقبلة.

بالإضافة إلى وزير خارجية إيطاليا، لدي على قائمة المتكلمين اليوم، ممثلو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وماليزيا، وميانمار، وفنلندا، وبولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا.

وبعد استماعنا إلى قائمة المتحدثين المسجلين ليومنا هذا، أدعو المؤتمر إلى أن ينظر، في جلسة عامة غير رسمية، في الطلبات التي وردت من دول ليست أعضاء في المؤتمر من أجل الاشتراك في أعمالنا خلال هذه الدورة. وقد وزعت هذه الطلبات عليكم في الوثيقة ذات الرمز CD/WP.479. وبعد ذلك، نستأنف انعقاد الجلسة العامة بغية إضفاء الصفة الرسمية على الاتفاق الذي يتم التوصل إليه في الجلسة غير الرسمية.

يسعدني أن أدعو وزير خارجية إيطاليا، صاحب المعالي لا مبرتو ديني، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد ديني (إيطاليا): لا يسعني في البداية إلا تهنئتكم على تعيينكم في سدة رئاسة هذا المؤتمر، والإشارة إلى أوثق العلاقات الودية المثمرة التي تحظى بها إيطاليا مع بلدكم. وأود الاعراب أيضاً عن خالص تقديرنا للإدارة الماهرة للسفير ياب راماكر كرئيس للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية الذي ترأس المفاوضات التي أدت إلى عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب في أيلول/سبتمبر الماضي.

أود أيضاً توجيه الشكر إلى الأمين العام للمؤتمر السفير فلاديمير بتروفسكي، ونائبه السيد بن اسماعيل اللذين قدما مساهمة رائعة في الوصول بالمفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى خاتمة ناجحة، واللذين يكفلان الآن إدارة هادئة لمؤتمرنا.

إن المقصود بحضوري هذه الجلسة الافتتاحية هو تأكيد الأهمية التي تعلقها الحكومة الايطالية على نزع السلاح الذي هو عنصر رئيسي من عناصر سياستنا الأمنية، وأرى إنه امتياز كبير لي أن أتحدث أمامكم اليوم في هذه الجلسة الافتتاحية لمؤتمر نزع السلاح.

إن عضوية هذا المؤتمر تشكل جزءاً من سياق أوسع نطاقاً بكثير تعتبر إيطاليا من خلاله الأمم المتحدة والوكالات الرئيسية التابعة لها أنسب محافل لتناول مسألة نزع السلاح بشكل شامل.

ينبغي لهذا المؤتمر أن يواصل دوره باعتباره الهيئة التفاوضية الرئيسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي تستهدف بصفة أساسية إبرام اتفاقات من أجل أن يعتمدها المجتمع الدولي ككل. وسوف تتعزز سلطة المؤتمر بحصول مزيد من البلدان على عضويته الكاملة، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي قدمت طلباتها فعلياً.

وتعتقد إيطاليا أنه يمكن للمحافل الدولية الأخرى أن تدعم بشكل فعال الدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي اناطة دور أكثر أهمية بمجموعة البلدان الصناعية السبعة التي تضم أكثر البلدان الصناعية تقدماً والتي يشارك الاتحاد الروسي في مداولاتها السياسية، والتي قدمت في السنوات الأخيرة مقترحات أساسية، لا سيما في مجالي نزع السلاح والأمن النووي. وكان اجتماع موسكو الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي أحد أهم الأحداث في هذا الصدد. وإن بدء انتهاج سياسة جديدة يمكنني تسميتها "التعاون في مجال نزع السلاح"، أي تقديم المساعدة إلى البلدان المدعوة إلى بذل أكبر الجهود في مجال خفض الأسلحة، هو بلا ريب أحد المجالات التي يمكن فيها لمجموعة الدول الصناعية السبعة زائد واحد، أن تستخدم كل إمكانياتها افضل استخدام.

لكن مسألة تحديد الأسلحة وخفضها هي أيضاً مسألة إقليمية، ويمكن أن تُحلَ بعض مشاكل نزع السلاح وعدم الانتشار بشكل أكثر فعالية ضمن إطارها الجيوبوليتكي الخاص. فلا يمكننا، على سبيل المثال، معالجة المشكلة النووية في جنوب آسيا أو في الشرق الأوسط بدون أن نأخذ في الحسبان الأسباب العميقة الجذور التي تمنع بعض البلدان، حتى اليوم، من الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. لقد عاشت أوروبا على مدى الـ ٥٠ عاماً الماضية في حالة من التوتر والمواجهة، وبذلت الجهود، أكثر من أي قارة أخرى، من أجل اتخاذ أكثر التدابير تقدماً في مجال نزع السلاح والأمن وبناء الثقة.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تعززت مؤخراً، توفر إطاراً أمنياً تشترك فيه جميع الدول الأوروبية على قدم المساواة، كما شكلت الإطار اللازم لعقد عدد من الاتفاقات الهامة: واقصد بصفة خاصة معاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي ستبدأ المفاوضات بشأنها خلال أيام قليلة، وكذلك التعهدات واتفاقات التفاهم دون الإقليمية بشأن نزع السلاح التي تم التوصل إليها في حزيران/يونيه الماضي من خلال اتفاق فلورانسا الرامي إلى تحقيق توازن عسكري في يوغوسلافيا السابقة وهي منطقة ينبغي إدماجها تدريجياً في باقي أوروبا، من الناحية الأمنية أيضاً.

إن السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي قد أولت اهتماماً خاصاً في السنوات القليلة الماضية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونأمل أن يؤدي الاتحاد الأوروبي في المستقبل الدور الخاص المنوط به في مؤتمر نزع السلاح. إن إيطاليا تساند إقامة دفاع أوروبي وهوية أمنية داخل الهياكل الأمنية الأوروبية، أقصد هنا الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي الغربي داخل حلف شمال الأطلسي. وفي الوقت ذاته نؤيد نشوء مهام جديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في حفظ السلام والتعاون، وفي مواجهة المخاطر الأمنية العامة التي يثيرها انتشار أسلحة التدمير الشامل.

لقد رأيت من المناسب أن أقدم هذه الايضاحات عن موقف إيطاليا بشأن نزع السلاح قبل الولوج إلى المسائل المحددة التي يتناولها هذا المؤتمر. وأود أولاً وقبل كل شيء الاعراب عن تقديري للنتائج الممتازة التي حققها المؤتمر في السنوات الأخيرة. إن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية قد أُبرمت بفضل التزامكم، وهي توشك على بدء النفاذ الآن. إنها في المقام الأول اتفاق من أجل نزع السلاح ينبغي أن يطبق بمرونة وبشكل ثابت آخذين في الاعتبار أنه ليست كل الدول قد وقعته أو صدقت عليه حتى الآن.

إن آخر نجاحات مؤتمر نزع السلاح هو معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي أُبرمت في العام الماضي بعد مفاوضات مكثفة. وإذا كانت التفجيرات النووية أصبحت شيئاً يتعلق بالماضي فإننا ندين بذلك إلى البلدان التي تفاوضت بشأن حظر هذه التفجيرات في جنيف. ينبغي لنا بذل قصارى جهودنا لتشجيع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة، على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن، وفي مناخ يتسم بتزايد الثقة الدولية والإقليمية.

إن إيطاليا مصممة على متابعة نزع السلاح النووي عالمياً من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة جميع الأسلحة النووية. وقد اضطلعنا بمسؤوليات خاصة في المفاوضات التي أدت إلى حظر وتدمير القوات النووية المتوسطة المدى. ونحن على نفس القدر من الإلتزام اليوم. إن أحداً لا يستطيع أن ينكر النتائج الهامة التي تحققت في السنوات الأخيرة. وإن عمليات الخفض الهائلة التي تحققت فعلياً، لا سيما في أوروبا الغربية، غنية عن البيان. ولذا نعتقد أن طريق نزع السلاح النووي قد أصبح الآن محدداً بجلاء. ويحدونا الأمل في استثمار القوة الدافعة التي خلقتها معاهدة ستارت الأولى وستارت الثانية، وللقيام بعمليات تحديد وخفض إضافية للأسلحة، يمكن التحقق منها، كما يمكن، أن تشمل في آخر الأمر، الدول النووية الأخرى.

إننا ندرك نفاذ الصبر الذي تبديه دول معينة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، لكننا نعتقد أن المشكلة لا يمكن حلها عن طريق مجرد إصدار بيانات رنانة. وذلك هو السبب في أننا نحث كل دولة على أن تكون محددة وأن تشرع في المفاوضات التي نعتقد، مع آخرين، أن الوقت ملائم لها الآن.

وإني أشير في هذا الصدد إلى اتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو النبائط المتفجرة النووية الأخرى وهي المسماة باتفاقية "الوقف"، واستئناف المفاوضات في عام ١٩٩٥ في اللجنة المخصصة التي لا تزال أنشطتها تعاني من الشلل. من غير المتصور السماح بصنع المواد الانشطارية في الوقت الذي تحظر فيه التجارب النووية، ويجري فيه تدمير المواد الانشطارية القائمة. إن ذلك يشكل تناقضاً تاريخياً. لكن "الوقف" ليس إلا التدبير الأول في سلسلة تدابير واردة في وثيقة "المبادئ والأهداف" التي اتـُفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديد هذه المعاهدة. وترى الحكومة الايطالية أن هذه الوثيقة، في حد ذاتها، خطة عمل من أجل نزع السلاح النووي خلال السنوات القليلة المقبلة. ومن بين أكثر الأهداف المبشّرة بالخير التي لا يزال يتعين تحقيقها ما يلي: دعم وتوسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لا سيما في مناطق التوتر، وتعزيز تأكيدات الأمن السلبية والايجابية كي تستفيد منها الدول التي تمتثل امتثالاً كاملاً لأحكام معاهدة عدم الانتشار، وتوسيع نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزها بغية كشف أي نشاط نووي محتمل غير مـُعلـَن، ومنعه بشكل أكثر فعالية.

إن ضرورة قيام هذا المؤتمر بتناول مسألة الأسلحة التقليدية أيضاً، ليس الغرض منه فقط هو إقامة توازن سليم بين مسائل الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية. فمن المسلـَّم به بوجه عام، أن الزيادة المفرطة للأسلحة التقليدية تـُزعزع الاستقرار، ويمكن أن تغذي نزاعات إقليمية. ولذا فإن تحديد الأسلحة التقليدية يتطلب عناية خاصة. وفي أوروبا، فإن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، واتفاق فلورانسا، وتحديد الأسلحة في يوغوسلافيا السابقة، تمثل حقائق واقعة فعلياً، وتعتبر دليلاً على التزامنا. إننا على استعداد لأن نتيح لأي كان التعرف على الخبرات التي اكتسبناها في هذا القطاع، ذلك إن نزع السلاح هو مسألة خبرة ودراية تقنية نحن على استعداد لأكثر من مجرد تشاطرها.

إن الأولوية ينبغي أن تـُمنح لأشد الحالات إلحاحاً، وأشد هذه الحالات التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها اليوم هي مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ينبغي أن نركـّز على هذه المسألة لأسباب أخلاقية وإنسانية، ولصالح التنمية الاقتصادية أيضاً. فحسبما قال الرئيس كلينتون مؤخراً "إن أطفالنا يستحقون أن يمشوا على الأرض في أمان".

إن رئيس الجمهورية الإيطالية وغيره من ممثلي السلطات الدولية الأخرى، بمن في ذلك البابا يوحنا بولس الثاني، قد وجهوا نداءات من أجل التوصل إلى اتفاق يحظر هذه الأسلحة. وفي إيطاليا، يقوم البرلمان الإيطالي الآن بمناقشة مشروع قانون يحظـُر الألغام الأرضية المضادة للأفراد سيكون أحد أكثر القوانين تقدماً، التي يجري اعتمادها على الاطلاق. وسوف يتضمن، بوجه خاص، الالتزام الذي قـَطـَعـَته في أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك والذي يضمن قيام إيطاليا بحظر تصدير وصنع الألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى الأبد، والبدء بخفض أعدادها عن طريق تدمير المخزونات القائمة من الألغام الأرضية، وفرض قيود أخرى.

إن إيطاليا ترى أن كامل المسألة المعقدة التي تمثلها الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تقتضي فرض حظر تام على انتاجها، وتدمير المخزونات القائمة منها، والتحقق من تدميرها هي أساساً مشكلة نزع سلاح. ولهذا السبب قلت عندما ألقيت كلمتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن هذه المفاوضات الهامة ينبغي أن تـُترك لمؤتمر نزع السلاح. وإني أرحب في هذا الخصوص بالإعلان الذي أصدرته الولايات المتحدة

مؤخراً الذي يعترف بأن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب محفل لإجراء هذه المفاوضات. فهذا المؤتمر لديه الخبرة والتسهيلات والعاملين اللازمين لإجراء هذه المفاوضات. وإننا ندرك بشكل كامل الصعوبات التي لا تزال قائمة بسبب طول الوقت الذي يتطلبه عادة الاتفاق على ولاية. ونعتقد على الرغم من ذلك أن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد تمثل تحدياً لنا يدعونا إلى أن نعالج، على وجه السرعة، ما أصبح الآن بمثابة حالة شديدة الالحاح. ونعلم أيضاً أنه تُتخذ مبادرات سياسية شتى نؤيد الأهداف المبتغاة منها تأييداً كلياً. كما أن الغرض منها هو التوصل بسرعة إلى اتفاق دولي. إلا أننا نؤكد أنه كي يكون لاتفاق من هذا القبيل، مصداقية، ينبغي له اجتذاب أكبر عدد ممكن من البلدان، وتفادي نشوء نظام ذي قاعدة ضيقة، يستبعد أهم البلدان.

إن الاتحاد الأوروبي، وهو يعالج مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد إنما ينفذ أكثر صكوكه المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن تقدماً. وأشير في هذا الصدد إلى الإجراء المشترك الذي وافق عليه مجلس الاتحاد الأوروبي في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، والذي يشكل مصدر الاسترشاد الرئيسي للسياسة الإيطالية في هذا الميدان. إننا نحث كل بلد على أن يصدق على اتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن أسلحة تقليدية معينة، وينفذها بشكل كامل، حتى قبل بدء نفاذها، وبصفة خاصة، البروتوكول الثاني بنصه المعدَّل في أيار/مايو من العام الماضي (١٩٩٦)، وذلك كأول خطوة فورية يتعين اتخاذها. وحتى لو كانت هذه الاتفاقية غير كافية في حد ذاتها، فإنها ستتيح على الفور إمكانية خفض عدد ضحايا هذه الأسلحة.

إن التدبير الفوري الذي نقترحه لوقف تدفق الألغام الأرضية المضادة للأفراد هو إنشاء سجل دولي خاص تُسجَّل فيه جميع الصادرات من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. لكن الغرض الرئيسي لنا هو العمل من أجل التوصل إلى اتفاق دولي يفرض حظراً تاماً على نقل أو انتاج أو استخدام أو تخزين الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونعتقد أنه يتعين علينا فوراً أن نستكشف امكانية بدء المفاوضات هنا في هذا المؤتمر، آخذين في الاعتبار ضرورة ضمان أن تكون أي تدابير تُتخذ هنا، ملائمة وفعالة، على حد سواء.

وإني إذ أتطلع إلى المناقشة الخاصة بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧ والتي تستهلها هذه الجلسة العامة الأولى، أود الاعراب عن الأمل في أن يكون للواقعية، الغلبة في آخر الأمر، وهو أمر يمكن تحقيقه عندما تكون هناك إرادة سياسية واضحة لتسوية المشاكل الأساسية، تسوية فعالة.

وبوسعي أن أؤكد لكم أن حكومتي ستواصل إبداء أوثق اهتمام ممكن بهذا المحفل، مدركة وظيفته الأسمى في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

إن جدول أعمال نزع السلاح الدولي في السنوات المقبلة حافل تماماً، وسوف يكون مؤتمر نزع السلاح هو محفله التفاوضي الرئيسي، وينبغي ألا يكون هذا العام، بالنسبة له، عام راحة واسترخاء، فالرأي العام في الوطن، وبرلماناتنا الوطنية، لن تفهم ذلك، ولن تقبله على الإطلاق.

الرئيس: أشكر وزير خارجية إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

وقبل إعطاء الكلمة إلى المتكلمين التالين، أود دعوة الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى تزويدنا بالمعلومات عن الموارد المخصصة للمؤتمر في دورته الحالية. الكلمة للسيد بتروفسكي.

السيد بتروفسكي (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) أود ابلاغكم أن الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان قرر أن يغتنم فرصة وجوده في جنيف يوم الخميس، ٣٠ كانون الثاني/يناير ليلقي كلمة أمام المؤتمر. وفي تلك المناسبة، سيطلعنا على رؤيته لجدول أعمال نزع السلاح الدولي وعلى الأهمية التي يعلقها على محفلنا. ولذا فإني سأقصر ملاحظاتي اليوم على تقديم معلومات عن الموارد المخصصة للمؤتمر لهذا العام.

إن الأمانة، كما تعلمون، مفوضة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بإبلاغ المؤتمر بالخدمات المتاحة له أثناء دوراته السنوية. وخلال دورة عام ١٩٩٧، ستُخصص للمؤتمر ١٠ جلسات اسبوعياً تتاح لها كل الخدمات. وبعبارة أخرى، سيكون باستطاعتنا عقد جلستين يومياً بكامل الخدمات اللازمة لهما طوال فترة الدورة بأكملها.

إنكم تعلمون جميعاً أن الأمم المتحدة ما فتئت تواجه أزمة مالية خطيرة، ومن الضروري في ظل الظروف الحالية أن يحقق المؤتمر أفضل استخدام ممكن للموارد المخصصة له. لقد أبدى المؤتمر في الماضي مرونة كبيرة في استخدام الوقت المخصص له وإني على ثقة من أن الوضع سيكون كذلك هذا العام أيضاً. وأود أن أذكركم بأن الالتزام الدقيق بالمواعيد في بداية الجلسات هام جداً وبأنه، كالعادة، لا يمكن عقد جلسات تتوفر لها كل الخدمات في الأمسيات أو في عطلات نهاية الأسبوع.

إن الحالة فيما يتعلق بالوثائق في الأمم المتحدة ما فتئت تشكل مصدر قلق خطير. وقدرة شعبة شؤون المؤتمرات على تجهيز الوثائق في الوقت المناسب تتآكل بصفة مستمرة. وفي هذا الخصوص، أود التذكير مرة أخرى بأن التدابير التي وافق عليها المؤتمر في جلسته غير الرسمية المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٦ فيما يتعلق بتحقيق وفورات في الوثائق ما فتئت سليمة. ومن أجل تنفيذ هذه المقررات، ينبغي تقديم جميع الوثائق مقدماً بفترة كافية، كما ينبغي تجنب الازدواج في الوثائق. وإني على ثقة من أنه يمكنني الاعتماد على تعاونكم في الحد، حيثما أمكن، من حجم الوثائق.

وأود أن أشير أيضاً إلى أنه كجزء من جهود الأمانة من أجل خفض النفقات، أُجريت التغييرات التالية في تقديم الخدمات لغرف الاجتماعات اعتبارا من ٤ آذار/مارس ١٩٩٦:

- لن تُعمَّم في غرفة الاجتماعات سوى الوثائق التي تتضمن مشاريع مقترحات تتطلب اتخاذ إجراءات.

- سيستمر تقديم وثائق ما قبل الدورات والوثائق المرجعية إلى البعثات الدائمة والبعثات التي تحظى بوضع المراقب. ولذا يُرجى من الوفود التفضُّل بالاحتفاظ بالنسخ المتلقاة طوال الدورة السنوية واستخدامها أثناء الاجتماعات. ومع ذلك سيُتاح عدد محدود من الوثائق من طاولة توزيع الوثائق في الغرفة C-III.

وأود أيضاً أن أُذكر الوفود بأن تقدم، في أقرب وقت ممكن، خطابات اعتمادها بحيث يتسنى لنا إصدار بطاقات المرور التي تتيح إمكانية الوصول إلى غرف المؤتمر، بالإضافة إلى إصدار قائمة المشتركين. ويُرجى من أعضاء الوفود التكرم إما بحمل بطاقات مؤتمر نزع السلاح أو على الأقل بطاقات الهوية التي زودهم بها مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

وستظل تحت تصرف المؤتمر غرفة المجلس، الغرفة I، والغرفة C-108 وغرفة أمانة المؤتمر في الطابق السادس. وعندما تحتاج الوفود إلى هذه التسهيلات لإجراء مشاوراتها، أرجو منها تنسيق طلباتها عن طريق الأمانة.

الرئيس: أشكر السيد بتروفسكي على بيانه وعلى المعلومات التي قدمها. وقد بعث الأمين العام للأمم المتحدة الىّ برسالة يحيل فيها جميع القرارات المتعلقة بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وقامت الأمانة بتوزيع هذه الرسالة باعتبارها الوثيقة CD/1440.

أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السفير السير مايكل وستون.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم باضطلاعكم برئاسة المؤتمر. إن الغرض من البيان الذي أُدلي به صباح هذا اليوم هو عرض نهج المملكة المتحدة تـُجاه نزع السلاح النووي. غير أنني قبل أود أن أفعل ذلك، الترحيب بإعلان الولايات المتحدة مؤخرا أنها ستسعى إلى بدء مفاوضات هنا في مؤتمر نزع السلاح من أجل فرض حظر عالمي تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إن اقتراح الولايات المتحدة يتمشى بشكل وثيق مع سياسة المملكة المتحدة، وإننا نؤيده تأييداً كاملاً. ونوافق الولايات المتحدة على أن هذا المؤتمر بعضويته الواسعة وموقفه الراسخ يتسم بمزايا واضحة كمحفل دولي ملائم للتوصل إلى اتفاق بشأن حظر عالمي النطاق في هذا الصدد. إن اي اتفاق دولي ينبغي، كي يكون فعالاً، أن يشمل البلدان التي يمثل بالنسبة لها شاغلاً حقيقياً والمنتجين والمصدرين الرئيسيين، والبلدان التي تستخدم الألغام الأرضية بصورة عشوائية. وألاحظ أن هذه، إلى حد كبير، هي وجهة النظر التي أعرب عنها للتو وزير خارجية إيطاليا الموقر، الذي أرحب ببيانه ترحيباً حاراً. انتقل الآن إلى الموضوع الذي أريد تناوله، وهو نزع السلاح النووي.

إن المملكة المتحدة تـُتهم أحياناً بإنها لا تحبذ نزع السلاح النووي - أو حتى بأنها تعارضه. وهذا ببساطة غير حقيقي. إن هدفي صباح هذا اليوم، وبالتحديد في بداية هذه الدورة الجديدة لمؤتمر نزع السلاح، هو أن أشرح سبب ذلك، وأن أطرح ما أعتقد أنه نهج عملي وواقعي تجاه نزع السلاح النووي. من هذه الملاحظة سوف تستنتجون أنني أعتقد أن النهج البديل الذي كثيراً ما يطرحه آخرون، ليس عملياً ولا واقعياً، حتى لو كان وقعه على النفس حسناً. فالكلام المعسول، كما يقولون، لا يطهو الجزر الأبيض.

إن نقطة البدء بالنسبة لنهج المملكة المتحدة إزاء نزع السلاح النووي هي بالطبع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. فبموجب تلك المادة وكي نستشهد بها بشكل دقيق: "تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف

سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح النووي، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة".

إن المملكة المتحدة تلتزم التزاماً كاملاً بهذه المادة من معاهدة عدم الانتشار كما بالمواد الأخرى للمعاهدة. ومن الواضح أن سباق التسلح النووي بين الشرق والغرب قد توقف الآن. إلا أنه لا يزال يتعين، بالطبع، التحقيق الكامل لنزع السلاح النووي، ونزع السلاح العام والكامل، على التوالي. وهناك مجال لمناقشة أفضل السبل لمواصلة تحقيق هذه الأهداف. ولحسن الحظ فإن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ قد ساعد في تحديد الطرق المؤدية إلى اعتماد المبادئ والأهداف اللازمة لعدم الانتشار ونزع السلاح، التي يورد الفرع الخاص بـ "نزع السلاح النووي" الأهمية التي يمثلها بالنسبة للمجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف المحددة الثلاث: إتمام المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، والبدء الفوري بالمفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية والتبكير بعقدها، و"الجهود المنتظمة المطردة لخفض الأسلحة النووية، على النطاق العالمي". وكانت المملكة المتحدة ولا تزال تعتقد أن هذا يمثل جدول أعمال معقولاً جداً بالنسبة للمستقبل المنظور، ويتعين عليَّ أن أقول بضع كلمات أخرى قليلة عن كل من هذه البنود.

أولاً معاهدة الحظر الشامل للتجارب. لقد أتممنا بالطبع المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذا فإن هذا الهدف الوارد في المبادئ والأهداف قد تحقق، من الناحية الرسمية. لكن لا يزال يتعين تحقيق بعض الأهداف قبل إنشاء نظام الرصد الدولي الذي تتوخاه المعاهدة، وقبل بدء نفاذ المعاهدة. وتعتقد المملكة المتحدة أنه ينبغي لنا مواصلة منح أولوية عالية لتحقيق هذه الأهداف إذا أريد تحقيق الوعد الذي تمثله معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تحقيقاً كاملاً.

لقد كانت البداية التي حققها المجتمع الدولي جيدة. وقد وقّعت المعاهدة الآن مائة وثمانية وثلاثون دولة، بما في ذلك جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وعُقد أول اجتماع للجنة التحضيرية للمنظمة التي ستضع نظام الرصد الدولي، وتشرف عليه. وسيستأنف هذا الاجتماع عما قريب هنا في جنيف. وإن الإلحاح على تحقيق المهام التي تقع في نطاق اختصاص هذه اللجنة يمثل أولوية عالية للمملكة المتحدة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي لنا مواصلة التذرُّع بأمل أن تغيِّر الدول التي قالت إنها لن توقع المعاهدة موقفها. وكما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستدعِّم انتهاء سباق التسلح النووي السابق بين الشرق والغرب فإنها يمكن أن تساعد أيضاً في منع تفجُّر أي سباق تسلح نووي جديد في أماكن أخرى. ولا بد أن يكون هذا في صالح الجميع - وبوجه خاص في صالح أكثر المتأثرين من ذلك بصورة مباشرة. ولذا فإن المملكة المتحدة لا يعتورها اليأس من تلبية شروط بدء نفاذ المعاهدة. ويحدونا أمل صادق في إمكانية تلبيتها قريباً لا بعيداً، وسنبذل كل جهودنا من أجل اقناع البلدان المعنية بأن مصالحها تكمن في توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

والعنصر الثاني في الفرع الخاص بنزع السلاح النووي من المبادئ والأهداف، هو معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية. هذه المعاهدة في الواقع تدبير مكمِّل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي لن تؤدي مباشرة، شأنها في ذلك شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى أي عمليات خفض للقوات النووية لكنها، شأنها في ذلك شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سوف تضع قيداً على المدى الذي

يمكن الوصول اليه في صنعها. كما أنه من المستحيل بصورة مؤكدة، توخي تحقيق نزع سلاح نووي بدون معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية. فدعوني أتوسع في تناول هاتين النقطتين.

كيف ستُقيِّد معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية إمكانية تطوير القوات النووية؟ ببساطة عن طريق تقييد كمية المواد الانشطارية غير المضمونة المتاحة لإمكانية استخدامها في صنع متفجرات نووية. لقد سمعت ما يُقال من إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية غير ضرورية، من الناحية العملية، لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية أعلنت فعلاً أنها أوقفت إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع المتفجرات النووية. صحيح أن الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا قد أدلت فعلياً بهذه البيانات. لكن معاهدة عالمية يمكن التحقق منها لوقف انتاج المواد الانشطارية، لها بالإضافة إلى ذلك، عدد من الآثار الهامة جداً. فهي ستُضفي صفة رسمية على هذه البيانات وتؤدي إلى التحقق منها. وستضم إليها الدولة الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وهي الصين. كما ستضع قيوداً على قدرة بعض البلدان التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار على انتاج مزيد من المواد الانشطارية غير المضمونة. وستكون هذه جميعاً انجازات هامة.

لكن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية ستحقق أكثر من ذلك بكثير. لأنها ستضع أيضاً أساساً جوهرياً للتحقيق النهائي لنزع السلاح النووي. فمن الواضح أنه لا يمكن إنجاز التحقيق النهائي لهذا الهدف بدون ترتيبات للتحقق من جميع المرافق الرئيسية التي يمكن أن تنتج مواد انشطارية ملائمة لاستخدامها في صنع المتفجرات النووية. وأقصد في هذا الصدد مرافق الإثراء وإعادة التجهيز. وأياً ما كانت الأهداف الأخرى التي يمكن لمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية أن تحققها أو لا تحققها، فإنها ستنطوي، بشكل مؤكد، على تطبيق ترتيبات تحقّق من كافة هذه المرافق ولذا، وكما قلت، فإن معاهدة الوقف ستحقق متطلباً أساسياً لازماً لتحقيق نزع السلاح النووي.

لقد سمعت بعض زملائي يقولون هنا في مؤتمر نزع السلاح إنه لا يمكن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة الوقف بدون إجراء مفاوضات متزامنة بشأن وضع جدول زمني لنزع السلاح النووي. لكن تجربة الماضي الحديث العهد تبين بجلاء تام أن الربط بين المفاوضات ليس هو السبيل الملائم لإحراز التقدم. إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، ومعاهدة ستارت الأولى، ومعاهدة ستارت الثانية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تتحقق عن طريق ربط التقدم المحرز بشأن إحداها بالتقدم المحرز بشأن مسائل أخرى. وينطبق نفس الشيء على معاهدات هامة أخرى من مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. لذا دعونا الآن نجري مفاوضات بشأن معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، بدون أن تحرف مسائل الربط، انتباهنا.

ينقلني هذا إلى البند الثالث في فرع نزع السلاح النووي المعنون "المبادئ والأهداف" - "تصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة بذل جهود منتظمة ومطردة من أجل خفض الأسلحة النووية عالمياً بغية تحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في إزالة هذه الأسلحة، وقيام كافة الدول بنزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية شديدة وفعالة".

بيد أن هناك من يعتقدون أن المجتمع الدولي يحتاج الآن من أجل مواصلة تحقيق هذا الهدف إلى الاتفاق على جدول زمني لنزع السلاح النووي - والى تحديد كافة الخطوات اللازمة للتحرك من الآن وحتى

تحقيق ذلك الهدف. إن بعض الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح تؤمن بقوة بذلك لدرجة أنها ترفض السماح للجنة مخصصة بالتفاوض من أجل عقد معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية ما لم تقم أيضاً لجنة مخصصة، بالتفاوض على وضع جدول زمني لنزع السلاح النووي. ويتعين عليَّ أن أقول بصراحة إن المملكة المتحدة لا تعتقد أن هذا أفضل سبيل لإحراز تقدم نحو الهدف الذي نبتغيه جميعاً، سواء من الناحية الموضوعية أو الإجرائية.

فمن الناحية الموضوعية، لا نرى ببساطة أي قيمة في أن نحاول الآن في هذه المرحلة وضع برنامج عمل كامل من أجل التحقيق النهائي لنزع السلاح النووي. ففي رأي المملكة المتحدة، تعتبر الخطوات التالية واضحة بما فيه الكفاية - تصديق روسيا على معاهدة ستارت الثانية، وتنفيذ معاهدة ستارت الثانية، والتفاوض على معاهدة ستارت الثالثة الثنائية بين الدولتين اللتين لا تزالا تحوزان الأغلبية الكبيرة من الأسلحة النووية في العالم. وهذه خطوات كبيرة بحق. يتطلب اتخاذها وقتاً. ونظراً لأوجه عدم التيقن الضخمة التي ينطوي عليها النظر حتى إلى مسافة أبعد في المستقبل يكون من غير المعقول فعلياً بذل قدر كبير من الجهود لتحقيق ذلك الآن؟ ولا أنكر أن هذا سيكون ممارسة فكرية هامة لكن هل هي ممارسة يمكن أن يُسهم فيها الدبلوماسيون اسهاماً مفيداً في هذه المرحلة؟ إننا بصراحة لا نعتقد ذلك.

وهذا ينقلني إلى النقطة الإجرائية. فمن رأينا أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يواصل عمل ما فعله دائماً على أفضل نحو - ألا وهو التفاوض على عقد معاهدات تفصيلية بشأن مواضيع محددة. فعن طريق اتباع هذا النهج حقق مؤتمر نزع السلاح والمؤتمرات التي سبقته قائمة ضخمة من الانجازات بمضي السنين - معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة حظر الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وفي الآونة الأحدث عهداً، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح ألا يحيد عن هذه الصيغة المكللة بالنجاح وبدلاً من تبديد قدراته عن طريق التحديق في النجوم، ينبغي له أن يكرس طاقاته لوظيفة محددة هي التفاوض على عقد معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية، وهي مهمة ينبئ سجل عمله الممتاز أنه يستطيع الوفاء بها بشكل يدعو إلى الإعجاب. كما أنها ستضع، كما أشرت آنفاً، أحد الأسس الجوهرية من أجل نزع السلاح النووي.

دعوني أوضح شيئاً واحداً. إن المملكة المتحدة لا تعارض نزع السلاح النووي. فالواقع كما سأوضح بعد لحظة إننا قدمنا اسهامنا الخاص في هذه العملية لكن للأسباب الموضوعية والإجرائية التي ذكرتها للتو - نعارض تشكيل أي لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي. ونعتقد أن محفل ستارت الثنائي هو الذي يتيح تحقيق أفضل الآمال في إحراز مزيد من التقدم بشأن إجراء عمليات خفض للقوات النووية عن طريق التفاوض. دعونا لا ننسى ما حققته معاهدة ستارت الأولى فعلياً وما تتيحه معاهدة ستارت الثانية وما تعد به معاهدة ستارت الثالثة. فإذا كنا نتطلع إلى "بذل جهود منتظمة ومطردة من أجل خفض الأسلحة النووية بشكل شامل"، فإننا لا نحتاج إلى البحث عن مجال آخر غير عملية ستارت بالنسبة للمستقبل القريب.

وأرجو ألا تعتقدوا أني أقدم هذه الحجة لأن عملية ستارت لا تشترك فيها المملكة المتحدة. فسجل المملكة المتحدة في خفض قواتها النووية لا يُعلى عليه. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية قمنا بخفض تدريجي لعدد هذه القوات، وما فتئنا نفعل ذلك. وبحلول نهاية عام ١٩٩٨، لن يكون لدى المملكة المتحدة سوى نظام نووي واحد - وعدد إجمالي للأسلحة النووية الميدانية يقل عن نسبة ١٠ في المائة من عدد

الأسلحة النووية الاستراتيجية التي سيُسمح بها للولايات المتحدة وروسيا، حتى عندما تنفَّذ معاهدة ستارت الثانية تنفيذاً كاملاً. ولقد أوضحنا بجلاء فعلياً "أن عالما لا تعود القوات النووية الأمريكية والروسية تُحسب فيه بالآلاف وإنما بالمئات سيكون عالماً نحن على استعداد للانضمام إليه في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الخفض الشامل للأسلحة النووية". ولذا فإن المملكة المتحدة قدمت فعلياً مساهمة كاملة في عملية تخفيض القوات النووية، كما أوضحت بجلاء استعدادها للاشتراك في مناقشات متعددة الأطراف من أجل تقديم مزيد من المساهمات في هذه العملية في الوقت المناسب. لكننا نعتقد أن أفضل مجال لاتخاذ الخطوات التالية في هذه العملية هو عملية ستارت الثنائية. ولا نعتقد أن إجراء مناقشات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع جدول زمني من أجل التحقيق النهائي لنزع السلاح النووي يمثل استثماراً مفيداً لوقت مؤتمر نزع السلاح، كما لن يشكل أفضل استخدام لقدرات المؤتمر الأكيدة على التفاوض من أجل عقد معاهدات محددة بشأن مواضيع منفصلة. إن مؤتمر نزع السلاح سيقدم مساهمة أكثر فائدة بكثير في تحقيـــــق نزع السلاح النووي إذا ركَّز على إجراء مفاوضات من أجل عقد معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية - ومن ثم وضع ترتيبات للتحقق من أنشطة جميع منشآت إعادة التجهيز والإثراء.

وأود، قبل اختتام كلمتي أن أُثير نقطة واحدة أخرى بشأن التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي. كثيراً ما يُقال إنه سيكون من المستحيل المحافظة على نظام عدم الانتشار ما لم يتم تحقيق تقدم أكثر سرعة نحو نزع السلاح النووي. وسواء كان هذا صحيحاً أم لا، فإن الأمر المؤكد هو أن العكس صحيح. فسيكون من المستحيل مواصلة تحقيق التقدم نحو نزع السلاح النووي ما لم تتم المحافظة على نظام عدم الانتشار.

ولذا ترى المملكة المتحدة أن العمل من أجل تحقيق انضمام عالمي إلى معاهدة عدم الانتشار، وتعزيز نظام الضمانات المرتبطة بها ما فتئا يمثلان أولوية عالية. ويسعدنا أن الجزء الأول من التدابير الناجمة عن برنامج "٩٣+٢" يجري تنفيذه الآن. لكن ينبغي لنا ممارسة مزيد من الضغط من أجل بذل جهود لإتمام نموذج البروتوكول الذي سيمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية، السلطة القانونية لتنفيذ تدابير الجزء الثاني، ومن ثم ضمان قيام جميع الدول ذات الصلة، بشكل فعلي، بإبرام بروتوكولات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية استناداً إلى ذلك النموذج. وهذا أمر جوهري إذا أُريد منح الوكالة السلطات التي تحتاجها من أجل منع أي تكرار للتجربة العراقية. ومن الأساسي أيضاً أن يواصل المجتمع الدولي تزويد اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالموارد والدعم اللازمين لهما من أجل مواصلة عملهما في العراق. وإن المملكة المتحدة باعتبارها إحدى البلدان التي أسهمت في وقت مبكر في منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، تدرك إلى حد كبير، مدى الحاجة إلى مواصلة تنفيذ الترتيبات الإطارية المتفق عليها.

إننا نواقون أيضاً إلى أن يُدفع قُدماً إلى الأمام بالعمل الذي بدأ في قمة موسكو بشأن السلامة النووية، فيما يتعلق بالخيارات المطروحة للتخلص من المواد الانشطارية الفائضة الناجمة عن إزالة الأسلحة النووية، ومعظم هذه الخيارات طويل الأجل في طابعه، ولذا فمن الأساسي أيضاً أن توضع ترتيبات تخزين مؤقتة آمنة ومأمونة، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المهم أيضاً القيام بمزيد من العمل من أجل التخلص من المواد الانشطارية الفائضة الناجمة عن إزالة الأسلحة النووية. وإننا نرحب بشتى المشاريع التعاونية مع روسيا، التي تسير الآن قدماً إلى الأمام في هذا المجال. ولا ينبغي لأي منا أن ينسى القرارات السارة التي اتخذتها حكومات أوكرانيا وبيلاروس

وكازاخستان والتي تعني أنه لم يعد في أراضيها أية أسلحة نووية. إن جميع هذه التطورات عناصر هامة في بانوراما عدم الانتشار، ومن ثم، في بانوراما نزع السلاح النووي.

غير أن معاهدة عدم الانتشار ذاتها تبقى بالطبع حجر الزاوية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل عدم الانتشار. وتتطلع المملكة المتحدة إلى القيام في نيسان/أبريل ١٩٩٧ ببدء عملية الاستعراض المعزز التي وافقت جميع الأطراف عليها في مؤتمر عام ١٩٩٥. إننا نتطلع إلى مناقشة واسعة النطاق ومثمرة في هذا الصدد.

ولئن كنت تكلمت بصفة رئيسية عن مسائل نووية، فينبغي لنا ألا ننسى أن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تتحدث عن نزع السلاح العام والكامل بالإضافة إلى نزع السلاح النووي. وكما أن الجهود المبذولة من أجل عدم الانتشار أساسية لتحقيق نزع السلاح النووي، فإن الجهود المبذولة من أجل تحديد أسلحة أخرى أساسية أيضاً، وهي جهود تسهم في تحقيق الهدف الأوسع نطاقاً المتمثل في نزع السلاح العام والكامل.

وإذا كنا جادين حقاً فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وقد أظهرت أن المملكة المتحدة جادة بشأنه، فينبغي لنا أن نضغط أيضاً من أجل بذل جهود أخرى لا سيما المتعلقة بأسلحة تدمير شامل أخرى. والآن أُعدت اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أجل بدء نفاذها في نيسان/أبريل ١٩٩٧. لكن ينبغي أن تنضم إليها دول رئيسية - وفي الواقع جميع الدول - إذا أُريد أن تحقق هذه الاتفاقية المساهمة في الأمن القومي والدولي التي نعتقد اعتقاداً جازماً أنه يمكنها تقديمها. كذلك فعقب المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عُقد مؤخراً، ينبغي مواصلة الجهود لإتمام عمل الفريق المخصص من أجل تعزيز الاتفاقية عن طريق إقامة نظام للتحقق والامتثال لها ملزم قانونياً.

لديَّ نقطة ختامية أود تناولها. ففي المناقشات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي أعقبت تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير محدد، أخشى أن يكون هناك قدر كبير من النزعة اليوتوبية. لا يوجد بالطبع شيء خاطئ في النزعة اليوتوبية. فقد قال أوسكار وايلد الكاتب المسرحي البريطاني الشهير ذات مرة "إن خريطة للعالم لا تتضمن يوتوبيا (أي مدينة فاضلة) ليست جديرة حتى بإلقاء نظرة خاطفة عليها". وقد كان على حق. إننا في حاجة إلى تعليل للنفس بأماني كبيرة. لكننا نحتاج أيضاً إلى الواقعية بشأن أفضل السبل لتحقيق هذه الأماني. وأشعر أحياناً في الجدل الحالي بشأن نزع السلاح النووي أن أكثر عناصر التمنيات نأياً تؤدي إلى إغراق أكثر العناصر التي يمكن تحقيقها حالياً. ولذا فإني لن أعتذر عن التركيز في بياني على ما تعتقد المملكة المتحدة أنه يشكل التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي التي يمكن بشكل واقعي مواصلة العمل من أجل تحقيقها.

وأود القول باختصار، إني حاولت أن أقدم لكم أوضح صورة يمكنني تقديمها عن نهج المملكة المتحدة إزاء نزع السلاح النووي. إننا ملتزمون بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونوافق على الخطة الموضوعة لتحقيقها الواردة في "المبادئ والأهداف". ومعنى هذا أننا نريد أن نشهد نشوء نظام التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء نفاذ المعاهدة. ومعناه أننا نريد لمؤتمر نزع السلاح أن يجري مفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية. ونريد أن تُبذل جهود منتظمة ومطردة من أجل خفض الأسلحة النووية على النطاق العالمي - وأن تجري مواصلة بذل هذه الجهود في المستقبل

القريب، من خلال عملية ستارت. ومعناه أيضاً أننا نريد مواصلة الجهود من أجل عدم الانتشار وتعزيزها، ومواصلة إحراز تقدم في مجالات أخرى لتحديد الأسلحة. إن المملكة المتحدة تتطلع إلى مواصلة السعي النشط والقوي من أجل تحقيق جدول الأعمال الواسع النطاق هذا.

الرئيس: أشكر ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثل ماليزيا، السفير هاسمي.

السيد هاسمي (ماليزيا): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم لاضطلاعكم بسدة رئاسة المؤتمر. وأود أيضاً اغتنام هذه الفرصة لأعرب لكم ولجميع المندوبين الموقرين الذين يحضرون هذه الجلسة عن تمنياتي بعام جديد سعيد. وكذلك الإعراب عن الأمل في أن تشهد هذه الدورة، وهذا العام بعض الفتوحات الهامة التي ستدفع بعملية نزع السلاح التي نلتزم بها جميعاً خطوة إلى الأمام نحو تحقيق أهدافها. وفي هذا الخصوص، يرغب وفدي في اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للبيان الهام والملهم الذي أدلى به وزير خارجية إيطاليا المحترم، صاحب المعالي لامبرتو ديني.

تنعقد هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح في وقت يحمل معه تحدياً كبيراً لهذا المؤتمر، إذ إنها تنعقد بعد فترة قليلة من توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن طريق الدورة الـ ٥٠ المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن اعتماد قرار التمكين من جانب الجمعية العامة بعد الطريق المسدود الذي وصلت إليه الأمور في مؤتمر نزع السلاح، قد أثار تساؤلات بشأن دور وفعالية المؤتمر. وإن وفدي، وإن لم يكن عضواً في مؤتمر نزع السلاح، فإنه يود اغتنام هذه الفرصة للتركيز على الأهمية التي تعلقها ماليزيا على مواصلة دور المؤتمر وملاءمته باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، ويتعين بذل الجهود من أجل المحافظة على هذا الدور ودعمه وتعزيزه.

ولذا فمن الضروري، في هذه الدورة وفي الدورات المقبلة، أن يؤكد المؤتمر للمجتمع الدولي مواصلة دوره المحوري وملاءمته لإجراء مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في زمننا هذا. ومن أجل التغلب على أي أثر سلبي يمكن أن يكون قد لحق بمؤتمر نزع السلاح نتيجة للطريق المسدود الذي كانت الأمور قد وصلت إليه بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، من المهم أولاً وقبل كل شيء أن يعالج المؤتمر جوانب معينة من أساليب عمله، وعمليات صنع القرار فيه، والترتيبات المؤسسية التي أثرت على فعاليته، وأن يحدد لنفسه مساراً واضحاً ويهتدي ببوصلة موثوقة من أجل المساعدة في دفع العملية التفاوضية المتعددة الأطراف قدماً إلى الأمام في عصر ما بعد الحرب الباردة. ويتعين أن يكون لديه، وأركز على ذلك، جدول أعمال مستوفى، وشعور بمدى إلحاح المسائل، والتزام بتحقيق نتائج ملموسة. ويتعين عليه أن يحسّن أساليب صنع قراره، وأن يعزز نهجه الأساسي من أجل التوصل إلى التوافق في الآراء.

والأكثر أهمية هو أنه سيتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة الولايات التفاوضية ليس فقط فيما يتعلق باللجان المخصصة التي أنشئت فعلياً في عام ١٩٩٤ لكنها لم تدع إلى الانعقاد منذ ذلك الوقت، وإنما أيضا فيما يتعلق بالولايات الجديدة التي تنشأ استجابة

للمهام الجديدة التي تعهد بها الجمعية العامة إلى المؤتمر. وسوف يتعين على المؤتمر، على سبيل المثال، أن يقبض على ناصية مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية التي أمكن التوصل بشأنها في عام ١٩٩٥ إلى ولاية بإنشاء "لجنة مخصصة لحظر الإنشطار" لكنها لم تدع، للأسف، إلى الانعقاد على الإطلاق. ومن الواضح أنه لدى فتح الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسائل الصعبة، هناك حاجة إلى التزام مجدد، وبدرجة أهم، إلى إرادة سياسية من جانب أعضاء مؤتمر نزع السلاح، وبوجه خاص، من جانب الدول الأعضاء الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي أن تمارس الدور القيادي اللازم الذي يمكنها ويتعين عليها أن تؤديه، سواء بشكل منفرد أو بشكل متعدد من أجل إخراج مؤتمر نزع السلاح من وضعه الحالي.

ولدى تخطيط المؤتمر لمساره المقبل، يشعر وفدي أن من المهم للمؤتمر أن يتعلم من دروس الماضي، وبوجه خاص، من خبرته الحديثة العهد فيما يتعلق بمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تفادي تكرر العمليات والمنهجيات التي تؤدي إلى زيادة تقويض المؤتمر بدلا من دعمه. وإن وفدي على ثقة من أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح سوف يتحلون بالحكمة والإبداع الجماعيين لدى تحقيق التآلف والتوافق في أساليب عمل المؤتمر. ولا يزال يحدونا الأمل أيضاً في أنه على أساس مواصلة التزامات الدول الأعضاء في المؤتمر إزاء أهدافها المشتركة المتمثلة في نزع السلاح الشامل، سيتسنى للمؤتمر تسوية الكثير من المسائل الصعبة في جدول أعماله، بما في ذلك مسألة "وقف" إنتاج المواد الإنشطارية التي لا تزال موضع نزاع.

ولدى التحدث عن مسألة "وقف" إنتاج المواد الإنشطارية يرى وفد بلدي أن حظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية الذي كان هدفا قديم العهد في مجال نزع السلاح النووي، سوف يكون في الواقع هدفاً مرغوباً في تحقيقه. وسيشكل خطوة هامة نحو زيادة ترسيخ عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذا يؤيد وفدي التفكير بعقد معاهدة "للوقف" حيث أنها ستكمل وتعزز آليات نزع السلاح النووي القائمة المنفردة أو الثنائية أو المتعددة الأطراف الأخرى من مثل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الواضح أنه كي يكون حظر من هذا القبيل فعالاً، ينبغي أن تكون هناك رقابة دولية مضمونة على جميع المواد الإنشطارية ومن هنا تتأتى في أي ترتيب "لوقف" إنتاج المواد الإنشطارية، أهمية وضع نظام فعال للرقابة الدولية. ولذا فمن الضروري فتح الطريق المسدود الحالي، في أقرب وقت ممكن، من أجل إتاحة إمكانية البدء بإجراء المفاوضات الموضوعية. ومع ذلك، فلدى معالجة هذه المسألة الحساسة في هذه الدورة وفي الدورات المقبلة، يتعين أن يتسم المؤتمر بالحكمة بحيث يتعلم من دروس الماضي القريب من أجل تفادي الغوص في مشاكل مماثلة للمشاكل التي جرت مواجهتها أثناء المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذا يود وفدي مناشدة أعضاء هذا المؤتمر، لا سيما الأعضاء الذين يتخذون مواقف تتسم بنزعة وطنية قوية جداً بشأن هذه المسألة أن يتخذوا موقفا يتسم بالتعاون وبالروح التوفيقية، وأن يحققوا توافق الآراء اللازم لدفع العملية قدما إلى الأمام. إن هذه المسألة لا يمكن أن تنحى جانبا أكثر من ذلك إذا أراد المؤتمر المحافظة على مصداقيته في أعين المجتمع الدولي. لكن لدى تحقيق ذلك، ينبغي للمؤتمر معالجة المسألة بعناية وإبداع ومرونة كافيين بغية التوفيق بين مواقف الدول الأعضاء التي يبدو أنه لا يمكن التوفيق بينها.

أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة قدمت ماليزيا، بالنيابة عن شركائها، قراراً يتعلق بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن قانونية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد

باستخدامها. وإن اعتماد القرار ألف ٤٥/٥١ ميم بأغلبية كبيرة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تبلغ على وجه التحديد ١١٥ دولة، دليل على القلق الخطير، والشعور بالإحباط في الواقع، الذي يعانيه المجتمع الدولي من جراء الافتقار إلى الجدية الحقيقية، والوتيرة البطيئة للغاية التي تجري بها المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي تفضي إلى الإزالة النهائية للأسلحة النووية. وقد أسعد ماليزيا إلى حد كبير، أنها حصلت على دعم أعضاء كثيرين في هذا المؤتمر، بما في ذلك دولة حائزة للأسلحة النووية، وعدد قليل من الدول الغربية المتقدمة الأعضاء في المؤتمر. ويعزز القرار، ضمن جملة أمور، الرأي الإجماعي للمحكمة الدولية الذي ركز على أن على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التزاماً قانونياً ليس فقط بمواصلة "المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه" وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وإنما أيضاً بالوصول بهذه المفاوضات "إلى خاتمتها". لقد كانت رسالة لا غموض فيها موجهة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية باعتماد نهج أكثر جدية إزاء الوفاء بالتزامها التعاهدي بالشروع في مفاوضات جدية بشأن نزع السلاح النووي تؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية نهائياً.

ولئن كان قرار الجمعية العامة ألف ٤٥/٥١ ميم لم يدعو مؤتمر نزع السلاح بشكل محدد إلى بدء مفاوضات من أجل عقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، فإنه، في حد ذاته، دعا الدول إلى بدء إجراء مفاوضات في عام ١٩٩٧ تؤدي إلى عقد اتفاقية من هذا القبيل. واعترافاً بالدور المحوري لهذا المؤتمر في العملية التفاوضية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، على النحو المعبر عنه في ديباجة القرار، فإن هذا القرار وإن كان ترك باب الخيارات مفتوحاً فيما يتعلق بالمحفل التفاوضي اللازم لعقد اتفاقية للأسلحة النووية، فإنه يتوقع بشكل واضح من هذا المؤتمر، بحكم موقفه، أن يبدأ العملية التفاوضية بشأن نزع السلاح النووي التي ستؤدي في النهاية إلى عقد اتفاقية خاصة بالأسلحة النووية. وفي هذا الخصوص، من المهم أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية وجهة أكثر إيجابية إزاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورأي المحكمة الدولية ذاته على السواء، إذا كانت هذه الدول تلتزم التزاماً حقيقياً بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية. ولذا فإن وفدي يحث بقوة مؤتمر نزع السلاح على القيام، على الفور بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، على النحو الذي جرت الدعوة إليه في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي دورات سابقة، وعلى أن تقوم هذه اللجنة بالنظر في مختلف جوانب نزع السلاح النووي المطروحة فعلياً في جدول أعماله، كما يحث مؤتمر نزع السلاح على تناول القرارات الأخرى للجمعية العامة المتعلقة بنزع السلاح النووي، بما في ذلك القرار ألف ٤٥/٥١ ميم. ولا يسع هذا المؤتمر التزاما منه بالفقرة ٢٧ من المادة السابعة من نظامه الداخلي أن يتجاهل تلك القرارات إلى ما لا نهاية، إذا رغب في ضمان استمرار الثقة الدولية فيه، وفي مواصلة شَغْلِه مكانة الصدارة في العملية التفاوضية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

ويود وفدي أيضا اغتنام هذه الفرصة لإثارة مسألة زيادة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، التي جرى تناولها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/51/47A الذي اعتمد بأغلبية كاسحة في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبقدر ما نرحب بتوسيع عضوية المؤتمر الذي بلغت قوته الحالية ٦٠ دولة عضواً، فإن وفد بلادي يرى أن عدداً من الدول، بما في ذلك ماليزيا، التي أبدت اهتماماً قوياً بمسائل نزع السلاح العالمي، وبعمل هذا المؤتمر، بصفة خاصة، لم يحدث، للأسف، أن روعي جانبها. وإن وفدي ما فتئ يعتقد بأنه إذا أريد ضمان سهولة قياد وفعالية مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يُسمح لجميع الدول المهتمة اهتماماً حقيقياً بالاشتراك فيه على قدم المساواة، نظراً لأن نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي، مسألة ذات أهمية حيوية للدول، كبيرها أو صغيرها المتقدم منها أو النامي. إننا نعتقد أن إدخال تلك الدول المهتمة اهتماماً كبيراً من مثل ماليزيا التي قدمت طلباً للحصول على العضوية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

سيتيح حتى تمثيلاً أكبر لوجهات النظر بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة للبشرية، ومن ثم، الإسهام بشكل جوهري في أعمال المؤتمر. ولذا فإننا نحث المؤتمر على معالجة مسألة توسيع العضوية، على سبيل الأولوية، من أجل تسهيل الاشتراك الكامل والمبكر للدول مقدمة الطلبات المتبقية التي انتظرت التوصل إلى نتيجة إيجابية متحلية بالصبر لعدة سنوات.

ودعوني في الختام أؤكد لكم أن ماليزيا ستواصل دعمها القوي لعمل المؤتمر الهام الذي لا غنى عنه. إننا نرى أنه نظرا للمناخ السياسي العالمي الإيجابي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، قد أضحى لعمل مؤتمر نزع السلاح حتى أهمية أكبر من ذي قبل لأن الفرص التي لم تكن قائمة أثناء فترة اشتداد حدة التوتر بين الشرق والغرب، قد أضحت ماثلة الآن فيما يتعلق بنزع السلاح التقليدي، والأهم فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، على السواء. ينبغي للمؤتمر أن يستفيد استفادة كاملة من تغير الوضع العالمي وأن يمضي قدما إلى الأمام في أداء الدور الذي يتوقعه منه المجتمع الدولي من أجل ضمان أن يغدو العالم موئلاً أكثر أماناً بكثير للبشرية. والواقع أنه سيكون مدعاة للأسف إذا سمح المؤتمر لنفسه أن يتورط في شراك المجادلات الاجرائية والمناورات التكتيكية وأن يفقد، نتيجة لذلك، إمكانية تحقيق الفتوحات التي غدت فعلاً في متناول يديه.

إن وفدي يتمنى لكم، وللمندوبين الموقرين الذين يحضرون دورة المؤتمر هذه، تحقيق كل النجاح في المداولات التي ستجرونها.

الرئيس: أشكر ممثل ماليزيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار، السفير آيي.

السيد آيي (ميانمار): لا يسعني إلا الإعراب لكم عن تهاني وفدي الحارة لاضطلاعكم بسدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ١٩٩٧. إن خبرتنا تنبئنا بأن المرحلة المبكرة من الدورة السنوية للمؤتمر تكون دائماً حافلة بالتحدي لنا جميعاً. وإني على ثقة من أن مهاراتكم الدبلوماسية وسجاياكم القيادية الشخصية ستحقق لمساعينا الجماعية في مؤتمر نزع السلاح بداية هادئة. وأؤكد لكم أكمل تعاون من جانب وفدي في المساعدة على أداء مهامكم. وأود اغتنام هذه الفرصة لتوجيه الشكر لسلفكم، السفير لودفيك دمبينسكي من بولندا على الطريقة الممتازة التي أدار بها عملنا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بين ظهرانينا بصاحب المعالي السيد لامبرتو ديني وزير خارجية ايطاليا، الذي أصغيت باهتمام إلى بيانه الذي يشكل دون شك مساهمة هامة في عمل مؤتمر نزع السلاح.

وأود كذلك اغتنام هذه الفرصة لأرحب خالص الترحيب بزملائنا الجدد الذين تولوا مهام مناصبهم كممثلين لبلدانهم في مؤتمر نزع السلاح، وأتطلع إلى الاستفادة من خبراتهم وحكمتهم وهم: السفير مرنييه من بلجيكا، والسفير كامبل من استراليا، والسفير دمبري من الجزائر، والسفير شودوري من بنغلاديش، والسفير كورالس ليال من فنزويلا.

وأود وأنا ألقي كلمة لأول مرة في مؤتمر نزع السلاح عقب اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر أن أشرككم في بضع أفكار قليلة عن هذا

الموضوع. وإن وفدي ليغتنم هذه الفرصة للترحيب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك. ولئن كان مؤتمر نزع السلاح يجد نفسه غير قادر على المصادقة عليها، فإن المعاهدة تشكل مع ذلك إنجازا هاما للمؤتمر، وأن في أعناقنا لديناً كبيراً هو الشعور بالامتنان للمهارات الدبلوماسية التي أبداها الرئيس السفير راماكر ووفده.

لقد ذُكِر كثيراً أن المعاهدة ليست كاملة، لكنها أفضل ما يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يحققه نظرا للظروف السائدة. فإنهاء التفجيرات التجريبية النووية من جانب جميع الدول في كافة البيئات وإلى الأبد خطوة أساسية من أجل منع التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداثها وزيادة انتشارها.

وإذا أخذت كل هذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى تدابير المتابعة الأخرى فإنها ستشكل خطوة إيجابية نحو نزع السلاح النووي، ونحو تحقيق الهدف المبتغى ألا وهو الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية. ومن هنا تتأتى ضرورة أن تحظى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بقبول وانضمام عالميين.

إن المناخ السياسي الدولي الحالي ما فتئ يتيح لنا فرصة مستحبة لمواصلة بذل جهود إضافية نحو تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهناك ضرورة لاستكشاف نهج جديدة للتصدي لمسائل نزع السلاح، والابتعاد عن المفاهيم والمبادئ الاستراتيجية العتيقة التي تنتمي إلى عهد تولى. وفي هذا السياق، يرى وفدي ضرورة تحقيق توافق دولي في الآراء متسارع الاتساع، بشأن بذل الجهود لتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على إعادة النظر في سياساتها ومبادئها النووية وتنقيح هذه السياسات والمبادئ.

ويتعلق بهذا الصدد الرأي الاستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية منذ أقل من عام. ومؤداه أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها سيكون بوجه عام مناقضا للقانون الدولي المطبق في حالات النزاعات المسلحة، وبوجه خاص، مناقضاً لمبادئ وقواعد القانون الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم رأي قانوني مؤداه أن هناك التزاماً بمواصلة إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة، وذلك بحسن نية، ومن أجل الوصول بهذه المفاوضات إلى خاتمتها.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت في دورتها الحادية والخمسين، القرار ٤٥/٥١ (سين) عن نزع السلاح النووي بأغلبية كاسحة بلغت ١١٠ أصوات. والاتجاه الرئيسي للقرار هو أنه يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن ينشئ، على سبيل الأولوية، لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي من أجل بدء مفاوضات في وقت مبكر من هذا العام بشأن برنامج متدرج لنزع السلاح النووي، ومن أجل إزالة الأسلحة النووية في آخر المطاف، ضمن إطار ملزم زمنيا من خلال اتفاقية خاصة بالأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، نرحب ونؤيد تأييداً كاملاً اقتراح الوفود الثمانية والعشرين الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من أجل وضع برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية، الوارد في الوثيقة CD/1419 المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦. وان وفد بلادي هو أحد الوفود المشاركة في تقديم هذه الوثيقة الهامة. ويحدد برنامج العمل المقترح الخطوط العريضة لبرنامج متدرج لتدابير خاصة بنزع السلاح النووي، تؤدي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. ونعتقد أن هذا الاقتراح المحدد يمكن أن يتخذ كأساس للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ويمكن أن يسهم في هذه المفاوضات.

إن عرض موقف وفد بلدي لا يحتاج إلى مزيد من التوسع بشأن هذه المسألة. إننا نحبذ إنشاء لجنة مخصصة مستقلة كاملة المقومات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، على سبيل الأولوية، في بداية هذه الدورة، من أجل بدء إجراء المفاوضات الموضوعية بشأن هذا الموضوع.

ويرى وفدي أيضا أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط المتفجرة النووية الأخرى، وإلى أن تبدأ بإجراء مفاوضات بشأن هذا الموضوع الهام. ولقد صيغت اختصاصات هذه اللجنة المخصصة، وحددت نقطة بدء جيدة لعملها فعلياً في التقرير الذي قدمه السفير شانون إلى مؤتمر نزع السلاح في الوثيقة CD/1299 المؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥.

إن مسألة تأكيدات الأمن السلبية مسألة ذات أهمية فائقة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وليس ثمة شك في أن أكثر تأكيدات الأمن فعالية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو الإزالة التامة لهذه الأسلحة. إلا أنه حتى تحقيق هذا الهدف، من الضروري أن نضع ترتيبات دولية فعالة لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونعتقد أنه يتعين علينا أن نواصل اتباع نهجين متوازيين في هذا الصدد. الأول هو مواصلة المناقشات والمفاوضات هنا في مؤتمر نزع السلاح. والثاني هو مواصلة بذل جهودنا في إطار معاهدة عدم الانتشار. ويتضمن القرار بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح الذي اتخذ في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديد هذه المعاهدة في عام ١٩٩٥ برنامج عمل في هذا الصدد. ويتضمن هذا البرنامج، ضمن جملة أمور، الدعوة إلى بذل الجهود من أجل اتخاذ مزيد من الخطوات التي يمكن أن تتخذ شكل صك ملزم دوليا من أجل حماية الدول الأطراف في المعاهدة، وغير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها.

وأود بعد هذا، أن أقدم بعض أفكار وفدي فيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧. في هذا الصدد، يمكن أن يكون هناك خياران، أحدهما على هيئة برنامج مركز والآخر على هيئة برنامج ممتد. في إطار البرنامج المركز يمكن إنشاء لجنتين مخصصتين، لجنة بشأن نزع السلاح النووي وأخرى بشأن حظر المواد الإنشطارية. ولا شك أن رئيس المؤتمر سيجري مشاورات أخرى بشأن البنود المتبقية.

إن البديل لما أشرت إليه على أنه البرنامج الممتد، هو إنشاء لجان مخصصة بشأن نزع السلاح النووي، وحظر المواد الإنشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والشفافية في مجال التسلح، وتأكيدات الأمن السلبية.

وإذا كان علينا أن ننظر في البرنامج المركز الذي ذكرته آنفا، وإذا وجد مؤتمر نزع السلاح نفسه غير قادر على إنشاء لجنتين مخصصتين منفصلتين بشأن نزع السلاح النووي والمواد الإنشطارية، فقد يمكننا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي ذات فريقين عاملين، فريق عامل معني بنزع السلاح النووي، وآخر معني بالمواد الإنشطارية. ويمكن أن تكون هذه صيغة حل وسط بديلة تستحق النظر الجدي فيها من جانب الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. كذلك، نظراً للخبرة التي

حققناها في الماضي القريب، يستطيع مؤتمر نزع السلاح أن يتناول بشكل فعال لجنة مخصصة واحدة في وقت واحد، وربما اثنتين على أكثر تقدير.

إن عدة وفود ترى أن لدينا جدول أعمال متوازن يشمل مسألة الأسلحة التقليدية.

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقدير وفدي البالغ للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد فلاديمير بتروفسكي على مساهمته في مناقشاتنا الجارية بشأن جدول أعمال الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح.

ولدى النظر في جدول الأعمال الخاص بهذا العام، نعتقد أن تحديد المسائل بشكل سليم بالنسبة لعمل مؤتمر نزع السلاح، أمر يتسم بأهمية أساسية.

إن مسألة الشفافية في مجال التسلح تتعلق جزئياً بالأسلحة التقليدية، وجزئياً بأسلحة أخرى للتدمير الشامل. ومن ثم فإن وفدي يشعر بأن الشفافية في مجال التسلح ينبغي ألا تقتصر على مسألة الأسلحة التقليدية. ينبغي أن نجد وسائل مناسبة للاستجابة لشواغل الأطراف التي تعلق أهمية كبيرة على مسألة أسلحة التدمير الشامل.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد هناك آليات وصكوك أعدها المجتمع الدولي فعلياً خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح. وهناك أيضاً مسألة النتيجة التي نتوخاها من عملنا. فهل نتوخى عقد معاهدة جديدة تماماً بشأن الموضوع أو إجراء تعديل على المعاهدة القائمة؟ هذان سؤالان يتعين التصدي لهما قبل الإيغال في الموضوع أكثر من ذلك.

وأختتم كلمتي بالتأكيد على أن اعتقادنا الجازم يظل هو أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون المسألة المحورية لدى وضع جدول الأعمال لهذا العام. ويتعين علينا بالضرورة أن نحل هذه المسألة بطريقة مرضية من أجل تمهيد السبيل لبداية هادئة للعمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح في هذا العام، وفي الواقع، في الأعوام المقبلة. ولذا دعونا نواجه هذا الواقع بشجاعة، ولا ندخر جهداً في إيجاد سبل ووسائل التحرك قدماً إلى الأمام في هذا المجال.

الرئيس: أشكر ممثل ميانمار على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

أعطي الكلمة الآن للمدير العام بوزارة خارجية فنلندا، السفير ريما.

السيد ريما (فنلندا): أود أن أهنئكم أيضاً، السيد الرئيس، على اضطلاعكم بسدة رئاسة المؤتمر، وأتمنى لكم النجاح في أداء مهامكم الصعبة. ودعوني أيضاً أشيد، بالنيابة عن الوفد الفنلندي، بالمساهمة الهامة للغاية التي قدمها صباح هذا اليوم صاحب المعالي، وزير خارجية ايطاليا السيد ديني.

لقد كان اتمام المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي إنجازاً تاريخياً. ومن المهم أن يبدأ نفاذ المعاهدة، في أقرب وقت ممكن. وتدعو فنلندا البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن توقعها.

لقد أثبت المؤتمر مرة أخرى قدرته على الاستجابة للاحتياجات الراهنة في مجال تحديد الأسلحة، وعلى التوصل إلى نتائج هامة. إن مؤتمر نزع السلاح يواصل أداء دور هام باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح.

غير أنه ليس بوسع مؤتمر نزع السلاح أن يركن إلى ما حققه من مكانة. فالمجتمع الدولي يتوقع من المؤتمر أن يتحرك قدماً إلى الأمام وأن يحقق نتائج أخرى.

إن مؤتمر نزع السلاح يواجه مهاماً وتحديات جديدة، تتعلق بنزع السلاح النووي والتقليدي على السواء. ويتعين علينا أن نحدد، على أوضح نحو ممكن، المجالات التي تتاح فيها للمؤتمر فرص التحرك قدماً إلى الأمام. وينبغي تناول كل مسألة حسب واقعها الموضوعي.

ونظراً لأن المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد تمت، من الواضح أن جدول أعمال المؤتمر يتطلب تجديداً. وينبغي لجدول الأعمال الجديد أن يعكس واقع عالم اليوم. وينبغي أن يكون متوازناً ويعبر عن مختلف المصالح التي تؤثر على عملنا. ولعله من الضروري إجراء مناقشة كاملة بشأن جدول الأعمال.

إلا أن مناقشة جدول الأعمال في حد ذاتها ليست لها سوى صلة ضئيلة لما هو خارج هذه الغرفة. ويتعين على مؤتمر نزع السلاح العودة إلى القيام بأعمال التفاوض من أجل عقد معاهدات واتفاقات تتعلق بنزع السلاح. وحتى يتم التوصل إلى نتيجة المناقشة الخاصة بجدول الأعمال، ينبغي للمؤتمر أن يضع برنامج عمل لدورة هذا العام، وأن ينشئ اللجان المخصصة اللازمة دون إبطاء.

لقد تم التوصل في عام ١٩٩٥ إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من النبائط المتفجرة النووية. لقد حان الوقت الذي تبدأ فيه اللجنة المخصصة عملها. وينبغي معالجة الاختلافات المتعلقة بنطاق معاهدة "الوقف" وغيرها من الجوانب، أثناء المفاوضات.

إن الكارثة الإنسانية التي يسببها الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد تتطلب إجراءً دولياً عاجلاً. فخلال العام الماضي، زادت المساندة الدولية لفكرة فرض حظر تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتؤيد فنلندا فرض حظر عالمي ملزم قانونياً ويمكن التحقق منه على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن مسألة تحويل المناقشات المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى مفاوضات محددة وجدية أصبحت ملموسة أثناء الخريف الماضي. وأسهمت عملية أوتاوا في تحقيق قوة الدفع السياسية. وفي الجمعية

العامة للأمم المتحدة، نوقشت بشكل حقيقي لأول مرة، فائدة وكفاءة مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بإجراء مفاوضات حقيقية.

ومن أجل التوصل إلى حظر فعال، ينبغي لكافة البلدان ذات الصلة أن تشترك في المفاوضات منذ بدايتها. وكما أعلن وزير بلادي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي، تعتبر فنلندا مؤتمر نزع السلاح أنسب محفل لإجراء مفاوضات بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إذ يشكل مؤتمر نزع السلاح بأعضائه ومراقبيه هيئة تفاوضية تتألف اليوم من أكثر من ٩٠ بلداً. ومن أجل التوصل إلى نتائج ملموسة وملحوظة في وقت قريب، يمكن النظر في اتباع نهج الخطوة فخطوة كسبيل لتحقيق التقدم في هذا الصدد.

إننا نواجه الآن تحدياً إجرائياً هو: كيف نستجيب لهذه الدعوة العالمية؟ ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لجنة مخصصة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأن يبدأ إجراء مفاوضات جدية في هذا الصدد. ولذا، وكمهمة تنفيذية مباشرة، نتشرف، السيد الرئيس، بدعوتكم إلى التوصل إلى اتفاق عاجل بشأن تعيين منسق خاص لإجراء مشاورات بشأن السبل التي يمكن عن طريقها تحقيق أفضل تقدم لمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

دعوني في هذه اللحظة أشيد، باختصار شديد، إلى الإعلان الذي ورد للتو من واشنطن فيما يتعلق بهذا البند الخاص. ونرى أن هذه البادرة جاءت في أوانها تماماً، وأنها مفيدة لعملنا الحالي.

الرئيس: أشكر السفير ريما على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا، السفير دمبينسكي.

السفير دمبينسكي (بولندا): أود أولا الانضمام إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم كممثل موقر لجمهورية كوريا لاضطلاكم بسدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأنا على ثقة في أنكم كعضو جديد انضم مؤخراً إلى هذه الهيئة، ستمنحون مساعيها قوة وتبصراً جديدين.

وإذ أتمنى لكم كل نجاح في إنجاز ولايتكم التي - جرت العادة في المرحلة الأولية من كل دورة سنوية لمؤتمر نزع السلاح أن تكون صعبة وتتسم بالعجلة على السواء، فإني أود أن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي معكم فضلا عن دعمي الشخصي لكم.

لقد طلبت الكلمة باعتباري الرئيس المنتهية مدة رئاسته، لابلاغكم باختصار، بنتائج المشاورات التي أجريتها أثناء فترة ما بين الدورات.

فكما أشير في نهاية دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٦، فإني كلفت من المؤتمر أولاً

- بمواصلة إجراء مشاورات بشأن استعراض جدول الأعمال أثناء فترة ما بين الدورات، وتقديم تقرير إليه في بداية دورة عام ١٩٩٧" وثانياً

- "بمواصلة إجراء مشاورات بشأن زيادة توسيع عضوية المؤتمر، وتقديم تقرير إليه في بداية دورة عام ١٩٩٧".

دعوني أتناول أولاً مسألة جدول أعمال المؤتمر. لقد كنت أدرك تمام الإدراك لدى تناول هذه المهمة، مدى أهميتها وإلحاحها من أجل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من افتتاح دورته لعام ١٩٩٧ استناداً إلى مذكرة بناءة - واعتماد جدول أعمال متفق عليه واتخاذ القرارات اللازمة بشأن تنظيم أعماله خلال ذلك العام. وفي الوقت ذاته، كنت على علم بالمشاكل التي جرت مواجهتها طوال عام ١٩٩٦، وعلى نحو أكثر تحديداً، بمحتويات التقرير المؤرخ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الذي قدمه إلى المؤتمر، المنسق الخاص، السفير مغلاوي من الجزائر، بشأن المشاورات الواسعة التي أجراها فيما يتعلق باستعراض جدول الأعمال.

إن المشاورات التي أجريتها في الوقت الذي أتيح لي ومع الوفود التي أتيحت لي، وما يتصل بذلك من مناقشات في اللجنة الأولى للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأخيراً، استعراض المواقف الخاصة بكل مجموعة في إطار مشاورات الرئاسة، أدت إلى توصلي إلى استنتاجات لا تتسم، للأسف، بالتفاؤل. إذ لم تحدث أي انعطافات هامة عن المواقف المعروفة للوفود منذ التقرير الذي قدمه السفير مغلاوي في أيلول/سبتمبر الماضي. وحيث أن هذه المواقف لا تزال متباعدة إلى حد كبير، فمن الضروري مواصلة السعي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء عن طريق إجراء مشاورات مكثفة أخرى. وقد استُرعي انتباه الرئيس الذي تبدأ ولايته حالياً إلى استنتاجي هذا، بصفة غير رسمية.

وفي الوقت ذاته، فإن بعض النهج الجديدة وغير الرسمية المتعلقة بإعادة تنظيم جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، اجتذبت انتباه بعض الوفود على أساس أنها يمكن أن تكون أكثر استجابة للوقائع والتحديات الدولية الجديدة. ومن ثم أبلغت الرئيس الذي تبدأ ولايته حالياً بهذا الانفتاح المحتمل لباب الأمل الذي قد يرغب الرئيس في زيادة استكشاف آثاره.

إن مشاوراتي فيما يتعلق بمسألة زيادة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح دفعتني إلى استنتاج أنه من الضروري مواصلة بذل جهود إضافية من أجل التقريب بين المواقف المختلفة للوفود. وهذه المواقف تتراوح بين رأي سائد بأنه ينبغي الاستجابة لجميع الدول الطالبة للعضوية، ورأي ينم عن القلق بشأن تحديد الحجم الأقصى المستصوب لعضوية مؤتمر نزع السلاح، ورأي يسعى إلى ضمان تمثيل متوازن إقليمياً، وقبول أقدم الدول من حيث تاريخ تقديم طلباتها للحصول على العضوية، وصاحبة المساهمة الموثقة في أعمال مؤتمر نزع السلاح كدول مراقبة. ويبدو أن هناك توافقاً ناشئ في الآراء بأنه قد يكون من المستصوب أن يعين رئيس مؤتمر نزع السلاح منسقاً خاصاً لمواصلة إجراء مشاورات في هذا الصدد.

ولسوف أكون غافلاً لدى اختتام كلمتي، لو لم أعرب عن تقديري للأمين العام الموقر للمؤتمر السيد بتروفسكي، ونائبه السيد بن اسماعيل، ولجميع موظفي الأمانة على ما قدموه لي من دعم ومساعدة تتسم بالاقتدار طوال فترة ما بين الدورات.

الرئيس: أشكر السفير دمبينسكي من بولندا على بيانه، وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وإني على ثقة من أنني أتكلم بالنيابة عنا جميعاً، عندما أعرب عن خالص تقديرنا للسفير

دمبينسكي على الجهود التي لا تكل التي بذلها في محاولاته للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال المؤتمر، وبشأن المزيد من توسيع عضوية المؤتمر. وأوجه إليه الشكر مجدداً.

يتعين علي إعطاء الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير ليدوغار.

السفير ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): حتى يحين الوقت الذي تلقى فيه رغبتكم في اختصار التحايا والتهاني التقليدية في مؤتمر نزع السلاح أو الاستغناء عنها، قبولاً أوسع نطاقاً، سوف يساء فهمي إذا لم أقم أنا أيضاً بتهنئتكم لاضطلاعكم بسدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وإبلاغكم، وأنتم تضطلعون بأداء مهامكم الدقيقة في توجيهنا في بداية دورتنا لعام ١٩٩٧، تأكيداتي بكامل تعاون وفدي معكم.

ويسرني غاية السرور، ونحن نبدأ دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٧٧ أن أتلو عليكم بياناً موجهاً من الرئيس كلينتون إلى هذه الهيئة. يقول فيه:

"في رسالتي إلى مؤتمر نزع السلاح قبل ثلاثة أعوام، حثثت على التفاوض على حظر شامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. إن نجاحكم في ذلك التفاوض، وما تلاه من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للمعاهدة، سيساعدان في إيجاد عالم أكثر أماناً، واختتام التفاوض بنجاح لهو دليل على قدرة المؤتمر الكامنة على الاستجابة للتحديات التي يواجهها الآن.

"والآن ينبغي لمؤتمر نزع السلاح اتخاذ الخطوتين التاليتين على الطريق المؤدي إلى عالم أكثر أماناً:

"-- التوصل دونما تأخير إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستعمالها في المتفجرات النووية، إذ إن قطع الموارد اللازمة لإنتاج المزيد من الأسلحة النووية قطعاً فعالاً لهو خطوة أساسية نحو الغاية النهائية ألا وهي نزع السلاح النووي. وسيساهم في تحقيق هذه الغاية مساهمة كبيرة.

"-- التفاوض بأسرع ما يمكن على حظر عالمي شامل للألغام البرية المضادة للأفراد. إذ إن أسلحة الحرب هذه تسبب معاناة هائلة لمدنيين أبرياء وتمثل عقبة كؤود أمام سبيل إقرار حياة أكثر أملاً بعد انتهاء المنازعات. إن كل أطفال العالم ليستحقون أن يمشوا على الأرض في أمان.

"وإني لأطالب المؤتمر بالتحرك قدماً بهمة، بدافع من إحساس متجدد بالغرض، لكي يثبت للعالم قدرته على اتخاذ هاتين الخطوتين الرئيسيتين لدفع عملية نزع السلاح النووي والتقليدي قدما." (انتهى بيان الرئيس).

لقد ذكرت أنا وكثير من زملائي أن الأولوية الأولى لمؤتمر نزع السلاح في ميدان نزع السلاح النووي ينبغي أن تكون هي إجراء مفاوضات من أجل عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية التي يمكن استخدامها في أغراض صنع الأسلحة النووية. فهذه المفاوضات لن تفي فقط بالشرط الوارد في وثيقة

المبادئ والأهداف التي ووفق عليها بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، وإنما ستمثل أيضاً خطوة كبيرة إلى الأمام في العملية الجارية التي ترمي إلى خفض عدد الأسلحة النووية بالإضافة إلى منع انتشارها في العالم. ومن الواضح أنها ستكون خطوة كبيرة أخرى في السلسلة المتصلة من الأعمال التي يجري القيام بها منذ فترة وحتى الآن من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية. لهذه الأسباب، يحدوني الأمل في أن نتمكن من القيام، على النحو الذي وافقت عليه هذه الهيئة منذ زهاء عامين مضيا، من إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لإجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وكما سمعتم في بيان الرئيس كلينتون الموجه إلى مؤتمر نزع السلاح الذي تلوته للتو، اقترح الرئيس أيضاً أن تبدأ هذه الهيئة، التفاوض فيما يتعلق بميدان نزع السلاح التقليدي، بشأن فرض حظر عالمي شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأود في هذا الصدد أن أتلو عليكم بياناً آخر، صدر هذه المرة عن السكرتير الصحفي للبيت الأبيض يوم الجمعة الماضي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في واشنطن. اقتطف منه ما يلي:

"أعلن الرئيس كلينتون اليوم أنه عندما يفتتح مؤتمر نزع السلاح دورته لعام ١٩٩٧ في جنيف يوم الإثنين، فإن الولايات المتحدة ستسعى إلى المبادرة بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة عالمية تحظر استعمال وإنتاج وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وكما قال الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، فإن "أولادنا يستحقون أن يمشوا في الأرض بأمان". وتأمل الولايات المتحدة أن تعمل دول العالم معنا بغية إيجاد ذلك الأمان وحظر ويلات الألغام الأرضية، التي تؤدي كل عام إلى قتل أو جرح أكثر من ٠٠٠ ٢٥ مدني.

"ولإعطاء مزيد من الزخم لهذا الجهد، قرر الرئيس أن تتقيد الولايات المتحدة بحظر دائم على تصدير ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويرتكز هذا الإجراء على قانون الوقف المؤقت لتصدير الألغام الأرضية الذي قدمه عضو مجلس الشيوخ السيناتور باتريك ليهي، الذي حظر بصورة مؤقتة تصدير ونقل هذه الأسلحة منذ عام ١٩٩٢. ونحن نحث جميع الدول الأخرى على أن تنضم إلينا في وقف تصدير ونقل هذه الألغام، مما سيؤدي إلى التعجيل بإتمام فرض حظر شامل وكذلك إلى إنقاذ كثير من الأرواح البريئة. وقرر الرئيس كذلك، كخطوة تجاه فرض هذا الحظر، فرض حد أعلى على مخزوننا من الألغام الأرضية المضادة للأفراد عند المستوى الحالي للمخزون.

"وقد أعلن الرئيس كلينتون في أيار/مايو الماضي عزم الولايات المتحدة على أن تحقق في أقرب وقت ممكن حظراً عالمياً على الألغام الأرضية. وقامت الدول، في كانون الأول/ديسمبر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالتصويت بأغلبية ١٥٥ صوتاً مقابل لا شيء لصالح القرار الذي بادرت به الولايات المتحدة والذي يحث الدول على السعي لتحقيق هذا الاتفاق.

"وبعد مشاورات مستفيضة مع كثير من البلدان، يعتقد الرئيس أن مؤتمر نزع السلاح يتيح المحفل الأكثر عملية وفعّالية من أجل تحقيق هدفنا المتمثل في فرض حظر يكون عالمياً. فقد جرى التفاوض بنجاح في مؤتمر نزع السلاح على كل من معاهدة الحظر الشامل للتجارب واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

"وتتطلع الولايات المتحدة إلى افتتاح مؤتمر نزع السلاح يوم الإثنين كفرصة لبدء مناقشة هذه المبادرات ولتحقيق تقدم في وقت مبكر بشأن بدء المفاوضات. وفي الوقت نفسه، ترحب الولايات المتحدة بالجهود المبذولة خارج ذلك المحفل، بما في ذلك العملية المستقلة التي بادرت بها كندا والتي يمكن أن تساعد في توفير زخم لهدفنا المشترك." (انتهى بيان البيت الأربيض).

ويظهر البيانان اللذان تلوتهما للتو أن هناك عملاً أساسياً يتعين على هذه الهيئة أن تقوم به، عملاً يأمل بلدي في أن يكون مؤتمر نزع السلاح قادراً على القيام به على الفور. خلاصة الأمر أننا نواجه تحدياً يتمثل في إمكانية متاحة لنا للتفاوض بشأن التوصل إلى اتفاقات عالمية لنزع السلاح، في الميدانين النووي والتقليدي على السواء، في مجالين خاصين، بالإضافة إلى العمل من أجل بنود جدول الأعمال المعتادة التي دأب مؤتمر نزع السلاح على العمل من أجلها في الماضي. ويحدوني الأمل أنا ووفدي في أن نتمكن جميعاً من أن ننحي جانباً سياسات الإرجاء التي أقعدت مؤتمر نزع السلاح، وحالت دون إنجاز عمله بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال العامين الماضيين، والأمل في إمكانية تحركنا قدماً إلى الأمام بشأن جدول أعمالنا، لا سيما بشأن المجالين المذكورين في بيان الرئيس كلينتون الموجه إلى هذه الهيئة.

وإني أتطلع إلى العمل بشكل وثيق معكم من أجل محاولة تحقيق هذه الأهداف الحاسمة.

وأرجو منكم أن تعمموا كوثائق رسمية لمؤتمر نزع السلاح، بيان الرئيس كلينتون، وكذلك البيان الصادر عن السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، وصحيفة الوقائع عن مبادرة الولايات المتحدة المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد.

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا، السفير موهير.

السيد موهير (كندا): إذ أشير إلى بيان المتكلم السابق، أود الانضمام إليه في تعليقه الافتتاحي وأن أبدأ، في غيبة إصلاح كبير لأسلوب عملنا، بتهنئتكم على اضطلاعكم بسدة رئاسة المؤتمر. إننا نتطلع، شأننا في ذلك شأن الآخرين، إلى العمل معكم من أجل مواجهة التحديات الكثيرة التي تجابهنا، ونحن على ثقة من أنكم ستتمكنون من توجيه مسارنا عبر أي مخاطر محجوبة قد تجابهنا على الطريق. وأود أيضاً الانضمام إلى الآخرين في الترحيب بزملائنا الجدد من استراليا وبلجيكا وبنغلاديش والجزائر وفنزويلا، كذلك فإننا تشرفنا، على وجه اليقين، بالإصغاء باهتمام إلى الكلمة التي أدلى بها وزير خارجية إيطاليا الموقر، في وقت مبكر من صباح هذا اليوم.

أود أن أشير ومؤتمر نزع السلاح يبدأ أعماله لعام ١٩٩٧، إلى أن كندا كانت ولا تزال ملتزمة بالمساهمة في إجراء مناقشات مثمرة ومفاوضات موضوعية بشأن طائفة كبيرة من مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وحيث أن مؤتمر نزع السلاح يعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد عقدت فعلاً، فإننا نستطيع نقل اهتمامنا إلى مسائل أخرى ملحة. ونعتقد، شأننا في ذلك شأن كثيرين، أنه ينبغي لنا استيفاء ودعم جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح القائم الذي ينطوي على مفارقة تاريخية. فنحن نحتاج إلى جدول أعمال ملائم مركز وعملي من أجل توجيه مناقشاتنا ومفاوضاتنا نحو متطلبات القرن المقبل.

لقد سجلنا في المحاضر أفكارنا بشأن ما يمكن أن يكون عليه جدول أعمال المؤتمر بعد إصلاحه. وجرى إطلاع مؤتمر نزع السلاح على وجهات النظر هذه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في البيان الذي قدمته المجموعة الغربية، والبيان الذي أعقبه، الذي قدمته استراليا وكندا ونيوزيلندا.

إننا نرى أن جدول الأعمال ينبغي أن يشمل العمل فيما يتعلق بمسائل الأسلحة النووية (وغيرها من أسلحة الدمار الشامل) والأسلحة التقليدية، على السواء، بدون إهمال المسائل الأخرى. وفي ذلك السياق، نرحب بجهودكم، السيد الرئيس، من أجل تقديم قائمة بنود مؤقتة لم تحدد الأولويات فيها، ويمكن، رهناً بإجراء مزيد من المشاورات بشأن الترتيبات التنظيمية وغيرها من الترتيبات المتصلة بها، أن تشكل مشروع جدول أعمال مؤقت لعملنا. وكما تعلمون، فإننا على استعداد لأن نبدأ إجراء مزيد من المشاورات على هذا الأساس.

إن كندا تعتقد أن نزع السلاح النووي، مسألة محورية ينبغي أن يتصدى لها مؤتمر نزع السلاح. لكن ينبغي لنا أن نفعل ذلك بطريقة بناءة. فقد اتسم الجدل حتى الآن، للأسف، بصنوف رفض قاطعة من ناحية، وبمطالب لاهوتية من ناحية أخرى. وهذا النهج لن يؤدي إلى تحقيق أية نتائج. ولن يحقق تقدماً في تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح النووي.

ولهذا السبب، اقترحنا إنشاء آلية لإجراء المناقشات الموضوعية المتعلقة بمسائل نزع السلاح النووي بغية تحديد ما إذا كانت مسألة محددة واحدة أو أكثر ينبغي أن تكون موضوع المفاوضات، ومتى يمكن أن تكون موضوع هذه المفاوضات.

ونعتقد أيضاً أن نزع السلاح التقليدي مسألة ملحة وأساسية تستحق اهتمام مؤتمر نزع السلاح. فعلى سبيل المثال، واستناداً إلى المبادئ التوجيهية ب - ٥ التي قدمت من قبل لعمليات نقل الأسلحة التقليدية، يمكن لمؤتمر نزع السلاح النظر في تدابير ترمي إلى تعزيز الشفافية والحوار الموضوعي وتحديد خطوات أخرى للعمل الدولي. وسيكون ذلك مواصلة منطقية لعملنا الأول بشأن تحقيق الشفافية في مجال الأسلحة، وتعزيزاً للعملية المتطورة التي يمثلها سجل الأسلحة التابع للأمم المتحدة. وينبغي التصدي لمسائل أخرى أيضاً. المسائل التي تساعدنا على المساهمة في أن يعم الأمن والسلام القرن الحادي والعشرين. وعلى سبيل المثال، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينظر في إجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى صك ملزم قانونياً من أجل منع نقل الأسلحة إلى الفضاء الخارجي.

وبغية الاختصار، سترفق بهذا البيان الذي نقوم بتعميمه ورقة خطوط عريضة تتوسع أكثر من ذلك في تناول هذه الأفكار. وفي إطار آراءنا بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، نشير مرة أخرى إلى الاتفاق بين أعضاء المؤتمر، استناداً إلى ورقة شانون والولاية التي تتضمنها، على التفاوض بشأن التوصل إلى حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من النبائط المتفجرة النووية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ إجراء هذه المفاوضات على الفور. وليس ثمة شك في أن انقضاء الوقت منذ عام ١٩٩٥، والتطورات الأخرى، وتعقد المسألة ذاتها، تعني جميعاً أنه من الضروري لمؤتمر نزع السلاح أن يقوم بعمل كبير في مجال التعاريف والمجال التنظيمي والتنفيذي بحيث يتسنى للفريق المخصص المنشأ من أجل التفاوض على أساس ولاية شانون أن ينفذ بنجاح قرارنا الأول. إن كندا لا ترى سبباً في عدم بدئنا بالعمل على الفور.

ومن المؤكد، أننا كبلد يلتزم التزاماً قوياً بإنجاز مسؤولياته المترتبة على معاهدة عدم الانتشار، نعتقد أن علينا التزاماً ببدء العمل الآن بشأن التوصل إلى اتفاقية لـ "الوقف". وقد حث المجتمع العالمي مؤتمر نزع السلاح، عن طريق الأمم المتحدة، وأثناء مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديد هذه المعاهدة، على العمل من أجل عقد هذه الاتفاقية.

وأود التحدث للحظة عن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إن القيام، على وجه الاستعجال، بعقد معاهدة شاملة لحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإنتاجها ونقلها وتخزينها يشكل إحدى قمم أولويات السياسة الخارجية الكندية.

وستجد الوفود مرفقاً بهذا النص، تقريراً مرحلياً عن عملية أوتاوا المتعلقة بصياغة معاهدة شاملة لحظر الألغام المضادة للأفراد وعقدها بحلول كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٧. إن كندا تلتزم بقوة بالعمل مع المجتمع العالمي المعني بغية التمكن بحلول كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٧ من وضع قاعدة سلوك جديدة ضد هذه الأسلحة. إن العمل لإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد لن ينتهي في عام ١٩٩٧ فلسوف يتعين علينا أن نضفي على هذه القاعدة الصفة العالمية. ولسوف يستمر لعقود مقبلة، التحدي المتمثل في اكتشاف وإزالة ملايين الألغام المضادة للأفراد التي يحتويها باطن الأرض فعلياً، ومساعدة الضحايا الكثيرين لهذه الألغام. ومع ذلك فإننا سنكون قد قطعنا خطوة كبيرة إلى الأمام، لو تصدينا للتحدي الذي تمثله الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن مساندة ١٥٥ بلداً للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً والذي يدعو إلى عقد اتفاق دولي من أجل حظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتخزينها ونقلها - والأكثر أهمية - استخدامها يبين أن هناك اعترافاً عالمياً بضرورة العمل لتحقيق هذا الهدف.

إن مشاوراتنا في كل منطقة من العالم، لا سيما في الدول الأشد تأثراً بالألغام، أكدت لنا أن إرادة العمل السريع متوفرة أيضاً. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ صادق اجتماع وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى منطقة البحر الكاريبي، بشكل رسمي، على عملية أوتاوا، وأعربوا عن تأييدهم لتوقيع معاهدة بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وحذت حكومات أخرى كثيرة حذوهم. وما فتئ الزخم الداعي إلى الحظر يزداد قوة.

ويشجعنا أيضاً أن عملية إعداد معاهدة شاملة قد بدأت فعلياً: وهي عملية موثوقة وتتسم بالشفافية كما أن باب الاشتراك فيها مفتوح أمام جميع البلدان. وكما توخي في برنامج العمل الذي أعد خلال اجتماع أوتاوا فإن أول حدث من هذا القبيل تستضيفه النمسا سوف ينعقد في الفترة بين ١٢ و١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ في فيينا. وسيتيح هذا الاجتماع إمكانية إجراء مناقشة شاملة لما ينبغي أن تكون عليه الاتفاقية. ونأمل أن تكون جميع الوفود في هذه الغرفة ممثلة في هذا الاجتماع. ونشدد بصفة خاصة على ضمان الاشتراك النشط لأكبر مجموعة ممكنة من البلدان، لا سيما الدول النامية الكثيرة المتأثرة بالألغام التي تكابد كل يوم ويلات الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفي الوقت ذاته، ندرك أيضاً أن بعض الزملاء في مؤتمر نزع السلاح يرون أن هذه المسألة مناسبة للتناول في مؤتمر نزع السلاح. ونعلم أن هناك آراء مختلفة بشأن ما إذا كان يمكن فعل ذلك وكيفية فعله.

وإن كندا على استعداد للمزيد من استكشاف هذه المسألة من خلال مناقشاتنا بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، مع تسليمها بالطبع بأن هناك فعلياً عملية جارية ذات زخم سياسي، وجدول أعمال عملي.

وهكذا، إذا أُريد أن يعالج مؤتمر نزع السلاح هذه المشكلة، فينبغي عليه أن يُسرع التحرك، وأن يكون غرضه واضحاً وتصميمه جلياً، على أن يعالج المشكلة، على النحو العاجل الذي تقتضيه المتطلبات السياسية والإنسانية لأزمة الألغام المضادة للأفراد. وترى كندا أنه ينبغي للمؤتمر أن يعالج مشكلة الألغام المضادة للأفراد بطريقة شاملة - أي القيام بتحديد ولاية، والاسراع باختتام المفاوضات من أجل حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وانتاجها وتخزينها ونقلها.

لكن كندا تعتقد على أي حال أن القوة الدافعة والاتجاه والالتزام المتوفر لدى البلدان الكثيرة التي تعمل من أجل القيام، على وجه الاستعجال بعقد معاهدة لحظر الألغام المضادة للأفراد، وأي جهود يجري القيام بها في مؤتمر نزع السلاح، ينبغي أن تكون مكمّلة ومعززة بعضها لبعض.

إن هناك مساندة شعبية ضخمة في كافة أنحاء العالم لفرض حظر على الألغام المضادة للأفراد. وينبغي لنا الاعتماد على هذه القوة، وضمان أن تسهم كافة جهودنا في توجيه أعمالنا، على وجه السرعة، نحو تحقيق هدفنا المشترك ألا وهو: حظر الألغام المضادة للأفراد.

إننا ندرك جميعاً أن المناقشات والمفاوضات التي تدور في مؤتمر نزع السلاح لا تحدث في فراغ. وحيث أن دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧ في بدايتها، فإننا نبدأ أيضاً النظر في الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم الانتشار في إطار عملية استعراض معززة ومختلفة نوعياً.

كذلك نأمل أن يأتي عملنا في عام ١٩٩٧، وفيما بعده، ليؤكد القرار الذي اتُخذ في عام ١٩٩٥ بتمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير محدد، وباعتماد وثيقة المبادئ والأهداف التي غيّرت بشكل نوعي، نهج المجتمع الدولي تجاه عملية الاستعراض هذه - وهي عملية سوف تتركز بالضرورة على المعاهدة ذاتها. لكنها سوف تسترشد، ونأمل، أن تستلهم، المبادئ والأهداف، والتزامنا بعملية استعراض معززة من هذا القبيل.

لقد وافقنا فعلياً على "النظر في المبادئ والأهداف والسبل الكفيلة بتعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدة ..." بحيث يمكننا تقديم توصيات الى مؤتمر الاستعراض بشأن "المجالات التي ينبغي السعي الى احراز المزيد من التقدم بشأنها في المستقبل، والوسائل التي يمكن من خلالها السعي لإحراز هذا التقدم". وينبغي أن يذكّرنا هذان المقتطفان بأن عملية الاستعراض التي سنبدأها في نيسان/أبريل هي في الواقع، عملية مختلفة نوعياً عن عمليات الاستعراض الماضية. فهي ستعالج مسائل موضوعية وإجرائية، وليس مجرد مسائل إجرائية، من البداية ذاتها. ولسوف نعمل من ناحيتنا على ضمان أن ينعكس هذا التغيُّر منذ البداية في عمل اللجنة التحضيرية.

وهناك عمل هام آخر أيضاً يحدث في إطار تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ففي عام ١٩٩٧، وافق الفريق المخصص الذي يعالج مسألة تعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية، على تكثيف عمله. وهو قرار لقي الدعم في المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية

الذي عـُقد في كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٦. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الفريق المخصص من التحرك بسرعة وهدوء نحو إجراء مفاوضات تستند الى نص متداول بغية وضع مشروع صك مـُلزِم قانونياً من شأنه تعزيز ثقتنا في الامتثال للاتفاقية، بما في ذلك عن طريق إنشاء نظام تحقق مناسب وفعال.

ويسرنا أيضاً أن يبدأ نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام. ونشير الى القرار الذي قدمته بولندا وكندا والمكسيك والهند الى اللجنة الأولى في دورة الخريف الماضي للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذا القرار يدعو جميع الدول التي لم توقع و/أو لم تصدِّق على الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء. وأكد القرار على الأهمية التي يمثلها بالنسبة للاتفاقية، أن تكون جميع الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية أو لمرافق انتاجها أو لمرافق تطويرها، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي باعتبارهما الحائزين المعلنين الوحيدين للأسلحة الكيميائية، من بين الأطراف الأصلية في تلك الاتفاقية. وقد جرت المصادقة على هذا الموقف وتعزيزه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية. ونعيد تأكيدنا له هنا.

دعوني أختتم كلمتي بتهنئتكم مرة أخرى، وبتجديد التزامنا بالعمل معكم ومع جميع الوفود من أجل جعل دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧، دورة مثمرة.

الرئيس: أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة. وبذا تـُختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم. فهل يرغب أي وفد آخر في القاء كلمة؟

كما أعلنت في بداية هذه الجلسة، سأرفع الآن الجلسة العامة، وأدعو فوراً الى عقد جلسة غير رسمية تكون مفتوحة **للأعضاء فقط**. من أجل النظر في الطلبات المقدمة من دول غير أعضاء من أجل الاشتراك في أعمال مؤتمرنا.

رفعت الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠
واستؤنفت الساعة ١٢/٣٠

الرئيس: أستأنف الجلسة العامة ٧٥١

يتعين علي أن أعرض طلبات الاشتراك في أعمال مؤتمرنا المقدمة من جانب دول ليست أعضاء فيه من أجل اتخاذ قرار بشأنها. وقد قـُدِّمت هذه الطلبات الواردة في الوثيقة CD/WP.479 من الدول التالية:

أوروغواي، ايرلندا، ايسلندا، البرتغال، بروني دار السلام، تايلند، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة، الدانمرك، زامبيا، سلوفينيا، سنغافورة، السودان، سيشيل، عمان، غابون، غانا، قبرص، قطر، كازاخستان، الكرسي الرسولي، كرواتيا، الكويت، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، موريشيوس، اليونان.

فهل يمكنني اعتبار أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول الى الاشتراك في أعمالنا وفقاً لنظامه الداخلي؟

قد تقرر ذلك.

وهكذا اختتُم عملنا لهذا اليوم. فهل يرغب أي وفد في القاء كلمة في هذه المرحلة؟

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أود فحسب أن أوجه سؤالاً. إني أرى أن عمل المؤتمر يبدأ بالوتيرة المعتادة خلال العامين الماضيين، أي بتمهل شديد، وأتساءل عما إذا كنتم تعتزمون إجراء مشاورات ليس من أجل محاولة الخروج من الطريق المسدود فقط، وإنما من أجل دفع أعمال هذا المؤتمر قدماً الى الأمام. لقد أصغيت بانتباه واهتمام كبيرين الى البيانات الهامة جداً التي أدلت بها الوفود اليوم. وهي بيانات مصاغة جيداً وتظهر أن هناك اختلافات هامة بين أعضاء المؤتمر بشأن جدول الأعمال وبرنامج العمل. وإني أتساءل عما إذا كان يكفي الانتقال من يوم أربعاء الى يوم أربعاء آخر، والمجيء للتشدق بإلقاء كلمات هنا من أجل بدء عمل المؤتمر، أو ما إذا كان يتعين بالأحرى التفكير كذلك في إجراء مشاورات مكثفة بين مختلف الوفود تحت سلطتكم العليا من أجل أن نتحرك قدماً الى الأمام.

الرئيس: أشكر سفير المغرب، وإني، كما ذكرت في بياني الافتتاحي، سأجري مشاورات بغية التوصل، في أبكر وقت ممكن، الى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال دورة عام ١٩٩٧، وإن أمكن أيضاً، بشأن البرنامج المحدد الخاص بفرادى بنود جدول الأعمال.

ستُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠.

رُفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥